(١)

العلاقات الخارجية

د. أيمن طلال يوسف

إمطانس شحادة

مقدمة

يتضمن هذا الفصل إطلالة واسعة على علاقات إسرائيل الخارجية، وكيفية تفاعلها مع محيطها الإقليمي والعالمي، سواء أكان هذا التفاعل صداميا صراعيا، كما هي الحال مع الفلسطينيين، أو تعاونيا انفتاحيا كما هي الحال مع الأميركيين والأوروبيين. ويشتمل على استعراض موجز ونقدي لأهم الأحداث وأهم المحطات التي تحكم علاقات إسرائيل مع الفلسطينيين والمصريين والسوريين على الصعيد العربي، ومع الأميركيين والأوروبيين على الصعيد الغربي، فضلا عن تنامي العلاقات الثنائية مع كل من الصين والهند على صعيد علاقات إسرائيل مع قوى آسيوية ناشئة وصاعدة في المنظومة الدولية.

لقد تم إعداد هذا الفصل آخذين بعين الاعتبار العقلية والذهنية الإسرائيلية في التعاطي مع امور وقضايا تحكم علاقاتها مع فواعل إقليمية ودولية. فعلى الصعيد الفلسطيني، استمرت حكومة إيهود أولمرت في التسويف وإجراء اللقاءات ودعوات العلاقات العامة مع الجانب الفلسطيني، وتكررت الاجتماعات مع مسؤولين فلسطينيين بمن فيهم الرئيس ورئيس الوزراء دون نتائج تذكر. ورغم انعقاد مؤتمري انابوليس السياسي في الولايات المتحدة وباريس الاقتصادي في فرنسا لدعم جهود السلام ودفع الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي للمضي قدما في المفاوضات الثنائية، إلا أن النتائج بقيت ضحلة وسطحية دونما تقدم على مسار القضايا النهائية، حيث تمسكت إسرائيل بمواقفها المتصلّبة واستفادت في المحصلة النهائية من انشطار الوطن الفلسطيني بين الضفة الغربية وقطاع غزة ومن حالة الاقتتال الدامي بين فتح وحماس.

بالنسبة لسورية، فقد اتسمت النظرة الأمنية والاستراتيجية الإسرائيلية بالارتباك وعدم الثبات والضبابية. ربما هذا يعود في بعض جزئياته الى الاختلاف السائد بين أقطاب صناعة القرار الإسرائيلي حيث أن أولمرت ما زال يفضل

التقدم على المسار التفاوضي مع الفلسطينيين وعدم الاكتراث كثيرا بالمسار السوري، بانتظار تطورات إقليمية مهمة تجبر سورية على قبول الرؤية الإسرائيلية للسلام معها، في نفس الوقت الذي اظهر فيه إيهود باراك توجهات واضحة رغم أنها خجولة، لجس نبض القيادة السورية ومعرفة مدى استعدادها وجديتها في فتح قنوات تفاوض مع إسرائيل. ورغم تبادل الرسائل بين الطرفين، بمساعدة الأتراك وبعض السياسيين الأوروبيين وأعضاء الكونغرس الأميركي، إلا أن سورية ما زالت متمسكة بالبدء بالمفاوضات حيثما انتهت منذ أيام رابين، الأمر الذي ترفضه إسرائيل. الهدف من محاولات جس النبض الإسرائيلية لسورية، وحتى الإيهام بالتقرب منها، مرتبط بالدرجة الأولى بحسابات استراتيجية في موضوع الملف النووي الإيراني والجهد الإقليمي لإبعاد سورية عن المحور الإيراني.

أما بخصوص العلاقة مع مصر، فقد تبنت إسرائيل رؤية استراتيجية طويلة الأمد في علاقاتها مع مصر لاعتبارات جيو سياسية واستراتيجية، وللدور المهم الذي تلعبه مصر على صعيد القضية الفلسطينية خاصة الأمني منه، ولمكانتها المهمة والمحورية في النظام الإقليمي العربي. رغم ذلك ظهرت إشارات وتصريحات متفاوتة من صانعي القرار السياسي في إسرائيل حول دور مصر لا سيما بعد أحداث غزة الدامية في حزيران ٢٠٠٧. فقد انتقد العديد من المسؤولين السياسيين والأمنيين الإسرائيليين من أمثال تسيبي ليفني وباراك وغيرهما الدور المصري الضعيف "والمتساهل" لعمليات التهريب التي تتم عبر الحدود من سيناء الى قطاع غزة. ويبدو للمراقبين والمحللين السياسيين والاستراتيجيين أن المسؤولين الإسرائيليين هدفوا من وراء هذه العبارات والتصريحات الصدامية مع مصر الى إجبارها على عدم تخفيف الحصار الإسرائيلي المفروض على غزة، وإجبارها أيضا على تبني وجهة النظر الإسرائيلية من حماس ومن التطورات على الصعيد الفلسطيني.

استمرت العلاقة مع الولايات المتحدة على حالها من الثبات والديمومة في مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والاستراتيجية والأمنية، حيث استمر الدعم الأميركي الاقتصادي والسياسي والعسكري المقدم لإسرائيل بوتيرة متزايدة في ظل السنة قبل الأخيرة لإدارة بوش. ويبدو أن حرب صيف ٢٠٠٦ في لبنان وتراجع مكانة إسرائيل استراتيجيا بعدها، وبروز ما يسمى بالخطر الإيراني، قد دفع الإدارة الأميركية الى تقوية ما يسمى "بالمحور العربي المعتدل" وإلى محاولة أن تكون إسرائيل جزءا منه. ورغم انعقاد مؤتمر انابوليس في الولايات المتحدة في تشرين الثاني الماضي والزخم الإعلامي الذي حظي به، فضلا عن الحضور الدولي الواسع، إلا أن الإدارة الأميركية بزعامة بوش لم تتقدم بخطوات ثابتة على صعيد إحراز تقدم حقيقي على صعيد العملية التفاوضية الفلسطينية- الإسرائيلية. وبقيت المطالب والمطالبات الأميركية من إسرائيل شكلية إعلامية على شاكلة رفع الحواجز وإزالة بعض الكتل الاستيطانية العشوائية، والطلب من الإسرائيليين عدم بناء مستوطنات جديدة، فضلا عن المساعدات المادية والاقتصادية المقدمة للفلسطينيين من دون الخوض في مضمون القضايا النهائية الحاسمة. ويبدو أن الإدارة الأميركية قد غلبت الحسابات والمعادلات الاستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط والترتيبات الإقليمية فيها التي تعتبر إسرائيل جزءا منها، على حساب التقدم الفعلي على مسار عملية التسوية الفلسطينية- الإسرائيلية.

كما بقيت العلاقة مع الاتحاد الأوروبي على درجة كبيرة من المتانة والثقة المتبادلة خاصة مع الدول المحورية داخل

الاتحاد، مثل ألمانيا وفرنسا وبريطانيا. فقد بقيت دول الاتحاد الشريك التجاري والاقتصادي الأول لإسرائيل، فضلا عن علاقات ثقافية وعسكرية متنامية يقوم بها الاتحاد بطريقة مستقلة أو كجزء من المنظومة الأطلسية. إضافة الى العلاقات في مختلف المجالات والميادين السالفة الذكر بين الجانبين، استمر الاتحاد الأوروبي بتبني رؤية ثابتة لعملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين تقوم على ضرورة تقديم الدعم المالي والاقتصادي للسلطة الوطنية الفلسطينية بهدف إصلاح المؤسسات الفلسطينية ودعم الموازنة المتهالكة بفعل السياسات الإسرائيلية، دون أن يكون هناك ضغط أوروبي واضح على إسرائيل من اجل تحريك العملية السلمية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، وهذا ربما يعكس الدور التمويلي والاقتصادي للاتحاد الأوروبي، تاركا المبادرة السياسية للولايات المتحدة.

لكن يبدو أن أهم إنجازات السياسة الخارجية الإسرائيلية قد تحققت في جنوب وشرق آسيا حيث الشراكة الإسرائيلية مع كل من الهند والصين التي تنمو وتتطور في مجالات استراتيجية واقتصادية وعسكرية. وهذا ينم عن الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي الذي يرى في هاتين الدولتين عملاقين آسيويين صاعدين في السياسة الدولية. إن العلاقة الإسرائيلية مع كل من الهند والصين تساهم أساسا في توسيع دائرة الأصدقاء والحلفاء المحتملين في منظومة العلاقات الدولية لإسرائيل، لكن الأمر في الوقت نفسه يتطلب القدرة على خلق حالة من التوازن بينهما، كون العملاقين الآسيويين يتنافسان على زعامة آسيا في القرن الحالي. إن الاعتبارات الإسرائيلية من وراء هذه الشراكة متنوعة وعديدة، فمن مبيعات السلاح والعتاد الى التعاون الفضائي والتقني، ومن قضية تطويق علاقات إيران مع كل من الهند والصين الى اعتبارات مرتبطة مع "محاربة الإرهاب والأصولية والخطر الإسلامي الأخضر"، وأخيرا يمكن قراءة النية الإسرائيلية للتواجد الجغرافي بالقرب من باكستان النووية وآسيا الوسطى الصاعدة والحاضنة للمصادر والموارد والخبرات النووية.

العلاقة مع الفلسطينيين

لعل ابرز ما كان في العام ٢٠٠٧ هو استراتيجية التعامل بمعيارين مع القضية الفلسطينية: اعتراف وتعامل مع الرئاسة الفلسطينية في رام الله، في مقابل الإعلان عن غزة "كيانا معاديا"، بعد تقويض نتائج اتفاقية مكة وسيطرة حركة "حماس" عسكرياً على غزة في حزيران ٢٠٠٧. ففي جانب التعامل مع الرئيس الفلسطيني كان العنوان الأبرز في العام ٢٠٠٧ لقاء انابوليس، وفي جانب التعامل مع غزة، كان الأبرز هو التلميح والاستعدادات الدائمة للقيام بعمليات عسكرية واسعة وشاملة في قطاع غزة بالتوازي مع استنزاف عسكري وقتل مستمر وتطبيق سياسة الاستنزاف، وفرض حصار خانق على قطاع غزة.

ومن الأهمية بمكان الإشارة هنا إلى أن إيقاف ما يسمى بالعملية السلمية، لم يبدأ فقط بعد سيطرة حماس على قطاع غزة والاقتتال الفلسطيني الداخلي، وانما كانت هناك لقاءات ثنائية بين أولمرت والرئيس محمود عباس منذ بداية العام ٢٠٠٧، ولقاءات ثلاثية بمشاركة وزيرة الخارجية الأميركية كوندوليزا رايس في كانون الثاني وشباط، لم تسفر عن أي تقدم، ولم تساهم في الشروع ببلورة اتفاقية سلام، إنما بقيت في بند إدارة العلاقات العامة، إسرائيليا، وذر الرماد في عيون الفلسطينيين. ووفقا لرؤية إسرائيلية لا تتعدى تلك اللقاءات، قبل لقاء انابوليس، محاولات الحكومة الأميركية

إرضاء حلفائها العرب ودفع ضريبة كلامية ، واما إسرائيليا فهدف أولمرت من وراء هذه اللقاءات هو الظهور بمظهر القائد القادر على صنع السلام مع الفلسطينيين، والقادر أيضا على مجابهة المشروع النووي الإيراني.

على سبيل المثال يرى الكاتب مارك هيلر، أن أولمرت[1] وبعد سقوط مشروع "الانسحابات الأحادية الجانب" بحاجة للبحث عن مشروع سياسي جديد يبقيه تحت الأضواء. كما تأتي أيضا في سياق إعلان إسرائيلي غير رسمي بالرجوع للبحث عن حلول بالتوافق وبواسطة المفاوضات الثنائية المباشرة. وإذا ما انطلقنا من منطلق وجود قناعة إسرائيلية باستحالة الوصول الى اتفاقية سلام مع الطرف الفلسطيني، فعلى الأقل على الحكومة الإسرائيلية العمل لموضعة العلاقات الإسرائيلية الفلسطينية في إطار واضح المعالم ضمن مسار المفاوضات بغية عدم الانزلاق الى مواجهة جديدة شاملة، قد تلحق الضرر بالأهداف الإسرائيلية الاستراتيجية في المنطقة، خاصة في ما يتعلق بسورية وإيران.

إسرائيل وانشطار الوطن الفلسطيني

من متابعة التقارير الصحافية والتحليلات شبه الأكاديمية الإسرائيلية، يمكننا تلخيص المواقف تجاه سيطرة حماس على قطاع غزة ورصد مختلف الرؤى والمواقف واتجاهات التفكير المتداولة في سائر مستويات ودوائر صناع الرأي والقرار في إسرائيل حيال التعاطي مع الأوضاع والتطورات الحاصلة في دار الجوار الفلسطيني، وانعكاسات الأحداث على إسرائيل سياسيا وامنيا واستراتيجيا.

تعكس معظم الآراء واتجاهات التفكير المعبر عنها رغبة واضحة وقوية، لدى مختلف الأوساط والمحافل الإسرائيلية، لجهة محاولة استغلال وتوظيف ما حصل في قطاع غزة ومن ثم في الضفة الغربية، بأفضل طريقة ممكنة (من المنظور الإسرائيلي)، وبما يصب في طاحونة المصالح والأهداف "القومية" الإسرائيلية الثابتة والمعروفة، وفي أبسطها تفتيت وتجزئة قضية الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني ومحاولة إعادتها إلى المربع الأول، كقضية صراع عربي- إسرائيلي. وليس أدل على ذلك من الارتفاع الملحوظ مؤخراً في وتيرة الحديث والأصوات الداعية في إسرائيل إلى العودة إلى الخيارات القديمة كـ "الخيار الأردني" مثلاً. وتتجوهر هذه الاطروحات وتتمحور في الدعوة إلى "إعادة النظر" في صيغة الحل المبدئية الوحيدة المطروحة على بساط البحث، على الأقل منذ توقيع اتفاق أوسلو المرحلي في أيلول ١٩٩٣، والقائمة على أساس "دولتين لشعبين". وفي موقف بارز لغيورا ايلاند، رئيس مجلس الأمن القومي الأسبق (في عهد شارون) أعلنه في محاضرة في "مركز ميراث وحدات المخابرات" بتاريخ ١٠-١-٢٠٠٨ قال ايلاند إن الحكومة الإسرائيلية والرئاسة الفلسطينية على قناعة تامة انه لا يمكن التوصل في أية حال من الأحوال إلى اتفاقية سلام تقوم على أساس دولتين لشعبين، اذ انه لا يمكن لأية حكومة إسرائيلية القبول بأدنى الشروط الفلسطينية للاتفاق، كما لا يمكن لأية سلطة فلسطينية القبول بالشروط الإسرائيلية. كما انه لا يمكن لإسرائيل ان تقبل بأية حال من الأحوال إقامة ممر آمن بين قطاع غزة يمر عبر إسرائيل لأسباب أمنية وسياسية. ومن هنا فان أفضل وأسهل الحلول وأكثرها واقعياً أن يكون الممر الآمن من خارج الحدود الإسرائيلية، بمعنى ان يشمل الحل إقناع دول عربية بتقديم أراض للسلطة الفلسطينية وتبادل أراض مع إسرائيل. او بالمقابل العودة إلى الحلول القديمة نحو: الضفة الى الأردن، وقطاع غزة إلى مصر.

مؤتمر أنابوليس

إنّ لقاء انابوليس هو التسمية الإسرائيلية الرسمية لما أطلقت عليه معظم الدول العربية "مؤتمر انابوليس" . ولعل الفرق في التسمية يعكس الفروق في الغايات والأهداف لكل من الدول العربية التي حثت الولايات المتحدة على إطلاق مؤتمر انابوليس بالإضافة للسلطة الفلسطينية، مقابل الأهداف والرؤية الإسرائيلية من اللقاء. بدأت أعمال لقاء انابوليس يوم الثلاثاء٢٧ تشرين الثاني بمدينة انابوليس عاصمة ولاية ميرلاند الأميركية، بحضور عشرات وفود الدول والمنظمات الإقليمية والدولية إضافة الى ثلة من الشخصيات السياسية المؤثرة في العالم.

الطرف الإسرائيلي قلل من توقعات وآمال اللقاء، وشدد على أنه بداية الطريق لمسار مجهول الملامح والغايات، وعلى انه استمرار مباشر لخارطة الطريق وشروطها والتزامات الأطراف لها. وبينما حاول الطرف الفلسطيني الخروج مع إنجاز ما، فإنّ اشد ما حاول الطرف الإسرائيلي منع حصوله هو أخبار ايجابية تحتل عناوين الصحف الإسرائيلية وتنبئ باختراقات نوعية في المفاوضات. الطرف الإسرائيلي أراد هذا اللقاء ليعزز مكانته السياسية المتآكلة بعد حرب لبنان وكنوع من أنواع العلاقات العامة، على غرار الطرف الأميركي الذي أراد إرضاء بعض القادة العرب، واستغلاله لعمل اصطفافات جديدة في المنطقة تضم "المعتدلين العرب" وإسرائيل في مواجهة "الممانعة والتطرف" [٢]

و ليس من الواضح على الإطلاق أن انابوليس أطلق أيضاً عملية حقيقية لتسوية النزاع. فعلى الرغم من موافقة الطرفين على الشروع بمفاوضات متواصلة ابتداء من منتصف شهر كانون الأول الماضي، إلا أنه لم يحدث شيء في انابوليس يعطي ولو مجرّد تلميح بشأن كيفية التغلب على الفجوات الجوهرية في المسائل الرئيسة، وخاصة الحدود واللاجئين والقدس. وفي الحقيقة فإن إعلان التفاهم المشترك لم ينجح حتى في الإشارة إلى هذه المسائل بأسمائها، وذلك كما يبدو بغية تلافي ملامسة حساسيات سياسية وللمحافظة على تماسك الائتلاف الحاكم في إسرائيل [٣].

إن هذا يعود في المقام الأول إلى استمرار تمسّك إسرائيل بمواقفها المتصلّبة بالنسبة لمواضيع الحل الدائم، بجانب حقيقة أخرى تتمثل في السياسة الداخلية لدى الطرف الإسرائيلي. فقد وقف رئيس الحكومة أيهود أولمرت قبل خروجه إلى أنابوليس أمام تهديدات بالانسحاب من جانب شركائه في الائتلاف إذا ما وافق على تقديم تنازلات في هذه المسائل (أو حتى إذا وافق على بحث بعضها)، وهذا الواقع سيواصل تأثيره على مواقف أولمرت في المفاوضات.

يأتي لقاء انابوليس، إسرائيلياً وأميركياً، في سياق تعزيز ائتلاف عالمي وعربي ضد إيران وسورية، وبالتالي ضد حزب الله وحماس. ذلك أن لقاء انابوليس تعامل بخجل شديد مع القضايا الأساسية التي تهم الطرف الفلسطيني. وبالنظر إلى أن الوضع على الأرض أصبح أكثر تعقيداً، فإن فرص التوصل إلى تسويات بشأن القضايا العالقة أضحت أقل احتمالا مقارنة بما كانت عليه الحال العام ٢٠٠٠.

العلاقة مع سورية

السياسات الإسرائيلية تجاه سورية لا تقرأ بمعزل عن التعامل الإسرائيلي مع المنظومة العربية المجاورة وإيران، أو بمعزل عن العلاقات الإسرائيلية الأميركية او بمعزل عن الساحة السياسية الداخلية في إسرائيل. كما انه لا يمكن أن نرصد ونحلل تطورات العام المنصرم بمعزل عن سياقها التاريخي ودون الرجوع بعض السنوات، بغية تفسير الواقع

الحالي. وبسبب ضيق الحيز، نكتفي في هذا السياق بالعودة الى العام ٢٠٠٠ بعد وفاة الرئيس الأسبق حافظ الأسد، وتولي ابنه بشار مقاليد الحكم، فعلى ما يبدو كان ذلك العام عام التحولات في السياسات السورية، بقصدٍ من النظام أو كرد فعل على تعامل الدول الغربية وإسرائيل معه.

قبل الخوض في التفاصيل لا بد لنا من توضيح الإطار العام للسياسات الإسرائيلية تجاه سورية في العام ٢٠٠٧، دون فصلها عن السنوات السابقة.

- استمرار العمل بنهج أريئيل شارون، القائل بتسليم التعامل مع الملف السوري للإدارة الأميركية.
- عدم الشروع في أية مفاوضات مع سورية طالما لم تف بالشروط الأميركية.
- يتم التعامل مع سورية فقط في حال كانت هناك حاجة عسكرية، بمعنى إرسال رسائل تهديد ووعيد إليها.
- التوضيح لسورية أن أية عودة للمفاوضات لن ترتكز على وديعة رابين، أي الانسحاب الإسرائيلي الى خطوط الرابع من حزيران.
- إجماع إسرائيلي على عدم الانسحاب من الجولان.
- القلق من تنامي التعاون الاستراتيجي بين سورية وإيران.
- استمرار سورية بتقديم الدعم للمنظمات اللبنانية والفلسطينية المسلّحة، على الرغم من التهديدات الإسرائيلية وتحليق المقاتلات الإسرائيلية في الأجواء السورية، وضربها لموقع عسكري سوري، قيل انه موقع لمفاعل نووي قيد الإنشاء.

تشكل البنود أعلاه الجانب الأساسي من المنظور الإسرائيلي للتعامل مع سورية. لكنها تتداخل مع تحليلات إسرائيلية تجاه سورية منذ اعتلاء الرئيس السوري بشار الأسد، تقول إن الرئيس السوري الجديد ضعيف الى حد بعيد، تنقصه الخبرة ويواجه مشاكل داخلية جمة تمنعه من تغيير السياسية الخارجية لبلده والتوصل الى معاهدة سلام مع إسرائيل. تعاملت إسرائيل مع سورية حتى العام ٢٠٠٦ من هذا المنظار، ومن منطلق عدم وجود تهديد جدي من الجبهة السورية في حال استمر الوضع القائم.

رؤى إسرائيلية مغايرة للتعامل مع سورية

إن متابعة الصحف وإصدارات مراكز الأبحاث المتخصصة وتصريحات القيادات الإسرائيلية، تمكننا من الادعاء ان السياسات الإسرائيلية تجاه سورية تتسم بنوع من "البلبلة" والضبابية وعدم الوضوح أو أنها لا ترتكز على تحليل محدد لوضعية النظام السوري وقدرته على الصمود. فمن ناحية هناك أصوات تقول بضعف النظام وعدم مقدرته على اتخاذ قرارات مصيرية وحاسمة. مقابل ادعاءات ان مفاتيح كل ما يحصل في منطقة الشرق الأوسط موجودة في أيدي النظام السوري. أضف الى ذلك غياب رؤيا واضحة لدى صناع القرار بإسرائيل حول النوايا العسكرية للنظام السوري. توجد تحليلات متضاربة لدى أجهزة المخابرات الإسرائيلية حول النوايا السورية، حيث يدعي الموساد أن سورية غير معنية بسلام حقيقي بينما يدعي "أمان- جهاز المخابرات العسكرية" وجود فرصة لتغير ما بالتعاطي السوري مع إسرائيل. كما أن إسرائيل في حيرة من أمرها بمجال العلاقات السورية الإيرانية ومدى حقيقة الاتفاق الاستراتيجي بين البلدين،

وهل علاقة سورية بفصائل المقاومة الفلسطينية واللبنانية هي علاقة براغماتية آنية تكتيكية يمكن تغييرها وفقا لمصالح النظام السوري أم أنها تشكل احد الأبعاد الايديولوجيا في مركبات النظام السوري ومحددات سياسته الخارجية، وتتساءل إسرائيل هل يمكن أن يغير النظام السوري تعاطيه مع المقاومة في حال عرضت علية صفقة مغرية؟ .

من بين الادعاءات الإسرائيلية القائلة بضعف النظام السوري الحالي، نجد على سبيل المثال لا الحصر ادعاء ايلي كرمون، انه [٤] "في ما يتعلق بعلاقة حزب الله مع سورية، على ما يبدو أن ميزان القوة بات يميل لصالح الحزب بعد وفاة الرئيس السابق حافظ الأسد وتولي بشار الأسد السلطة، وذلك بفضل الشخصية البارزة لحسن نصر لله الذي يبدي استقلالية اكبر من ذي قبل تصل الى درجة السيطرة، وبفضل مساعدة إيران لحزب الله من خلال التزود بالسلاح والمال والدعم السياسي لمواجهة إسرائيل والعمل لعرقلة عملية السلام في الشرق الأوسط" .

يدعي ايال زيسر [٥] من ناحيته، أن تصرف بشار الأسد وسياساته وموقفه من الحرب على العراق أثارت دهشة الكثير من المراقبين والمحللين، وعلى الأخص أن تلك السياسات سوف تدخله، لا مجال، في مواجهة مع الإدارة الأميركية . ويضيف أن بشار الأسد يرغب في قيادة محور عربي مناهض للولايات المتحدة ومعارض- ممانع لسياساتها في الشرق الأوسط . من هنا وضعت سورية نفسها في موقف العداء والمواجهة مع الولايات المتحدة . . . تثير تصرفات وسياسات الأسد عددا من التساؤلات : هل يعي الرئيس السوري نتائج تصرفاته؟ هل القيادة السورية غير مكترثة من إمكانية مواجهة الولايات المتحدة -سياسيا على الأقل-؟ هل تصل كل المعلومات إلى الرئيس السوري، وهل هو على دراية لما يحصل من حوله؟

بالرغم عن علامات الاستفهام التي يشير إليها زيسر، يعود ويدعي انه وبالرغم عن عدم توفر الأجوبة الشافية لهذه الأسئلة، إلا انه لا جديد في تصرفات بشار الأسد . إذ انه ومنذ توليه الحكم استمر في نهج والده بالوصول الى حافة "التسامح" و "حافة الهاوية" في علاقته مع الولايات المتحدة، دون أن يتخطى الخطوط الحمر .

يحاول زيسر [٦]، سبر أغوار الدوافع وراء عروض الرئيس السوري العودة الى المفاوضات مع إسرائيل، ويدعي أن الأسباب الرئيسة لعرض الرئيس السوري هي الضغوط على سورية وتدني "شعبيتها" محلياً وعالمياً، أي أن سورية فقدت مواطن القوة التي كانت تملكها في السابق . لذلك يقترح بشار الأسد اتفاقية سلام متطورة بل وأفضل مما عرض والده - قيام علاقات دبلوماسية مع إسرائيل وعلاقات طبيعية- نتيجة الضغوط الأميركية بعد احتلال العراق . يعتبر زيسر أن السبب الأهم وراء اقتراحات الرئيس السوري هو الضغوط الممارسة عليه ومحاولة للحفاظ على حكمه والتقارب مع الولايات المتحدة، لأن من المعروف أن الوصول إلى واشنطن يتطلب العبور بالبوابة الإسرائيلية أولاً . إلا أن زيسر يتجاهل في تحليله أن سورية اختارت السلام كخيار استراتيجي ووحيد حينها . ربما تكون سورية الآن في خضم إعادة صياغة خيارتها الإستراتيجية، بمعنى أن السلام ما زال الخيار الاستراتيجي إلا أن المفاوضات لم تعد الخيار الوحيد .

يستنتج زيسر انه بالرغم عن كثرة التهديدات للنظام السوري إلا انه من السابق لأوانه نعي النظام والاحتفال، لأنه ما زال يمتلك بعض مواطن القوة ويتمتع بدعم شرائح واسعة في المجتمع السوري، ومن القطاع الاقتصادي، ومن الجيش السوري ومن الطبقات الوسطى .

ارتباك إسرائيلي

جاء العام ٢٠٠٧ ليزيد من الارتباك الإسرائيلي اثر تحول واضح في الخطاب السوري والإعلان أنها لن تنتظر الى ما لا نهاية حتى تحسم إسرائيل أمرها، إما السلام وإما البدائل الأخرى المتاحة. ويأتي هذا التغير بالتوازي مع ارتفاع مستوى القلق الإسرائيلي من تغيرات جذرية في مبنى وهيكلية الجيش السوري وفي منظومة التسليح. هذه اللهجة ليست خاصة بالعام الأخير بل ان حدتها ووتيرة تناولها في الصحافة الإسرائيلية تناميا بشكل ملحوظ في الأعوام الأخيرة.

من الواضح أن تناول الصحافة للشأن السوري ولقدرات سورية العسكرية لا يعكس بالضرورة الصورة الواقعية وحقيقة ما يجري، والواضح أن هناك تخبطا ما في دوائر صناعة القرار الإسرائيلي حول حقيقة نوايا سورية وقدراتها العسكرية. وفي هذا السياق تتناول فصلية "معرخوت" الصادرة عن وزارة الدفاع الإسرائيلية "العقيدة العسكرية السورية والوسائل لتحقيقها" في مرحلة الأسد الأب والابن. وتوضح لنا هذه المقالة الكثير من المحاور المغيبة عن تناول الصحافة الإسرائيلية الاعتيادية.

يجيب باراك روبنشتاين [٧] – باحث في جامعة تل أبيب– على الادعاءات أن العقيدة العسكرية السورية تحولت الى تبني قواعد إدارة "مواجهة غير متكافئة" بينها وبين إسرائيل، ويحاول الباحث تفنيد هذه الادعاءات وان يعرض بدلا منها طرحا مفاده أن العقيدة العسكرية السورية لم تتغير كثيرا بعد الحرب على العراق وما زالت مبنية على العقيدة العسكرية القديمة، مع إدخال بعض التغيرات لتتناسب مع الظروف الراهنة. ويقول إن "الضغوط الخارجية العديدة التي تعرضت لها سورية في بداية التسعينيات أجبرتها على تعديل وتحديث عقيدتها العسكرية و"رؤيتها للمعركة" والوسائل لتحقيق الأهداف– استمرارية النظام؛ استمرار السيطرة على لبنان وتحرير هضبة الجولان– ويدعي أن للقيادة السورية وسيلتين لتحقيق ذلك: المفاوضات السلمية أو الحرب.

يختلف الباحث مع الرأي القائل إن سورية سوف تسير بنهج صربيا أو العراق وتقوم بادارة حرب دفاعية غير متكافئة وتكتفي بمحاولة الصمود. وعلى غرار ما حدث في صربيا والعراق فإن سورية ستحارب دولة جارة لها، وهذه الجارة حساسة جدا للخسائر البشرية ولا يتحمل اقتصادها الحروب الطويلة. سورية ترى أن حربها مع إسرائيل هي حرب بين ثقافات مختلفة، وهي على قناعة تامة أن للشعب السوري قدرة على التحمل والتضحية في سبيل تحقيق النصر.

على ما يبدو هناك قناعة لدى صناع القرار والجيش الإسرائيلي أن إمكانية وقوع حرب مع سورية أو مواجهة غير محدودة أصبح أمرا منطقيا ووارداً بعد ان تضاءل هذا الاحتمال في سنوات التسعينيات. إلا أن الخلافات والاجتهادات تدور الآن حول العقيدة والعقلية السورية لكيفية إدارة الحرب القادمة مع إسرائيل. يستمر هذا الجدل في عدد ٤٠٦ من فصلية معرخوت [نيسان ٢٠٠٦]. ففي مقالة تحمل العنوان ذاته "العقيدة العسكرية السورية في عهد بشار الأسد" يكتب الضابط عوفر شموئيل من وحدة الأبحاث في المخابرات العسكرية (أمان)– [٨]– ان العقيدة العسكرية السورية مبنية على:

١– الامتناع عن المواجهة العسكرية المباشرة بسبب تفوق الجيش الإسرائيلي، من هنا نشرت سورية جيشها بوضع دفاعي على الحدود وتبنت سياسات حذرة في مجال استعمال القوة والجيش. بالمقابل تعمل سورية لتحسين

موقعها في الساحة الدولية لمنع تحولها الى هدف شرعي لضربات عسكرية.

٢- إدارة الأزمات بالطرق الدبلوماسية واستعمال القوة في حالة الضرورة القصوى وفي حال عدم وجود بدائل.

كانت تلك العوامل الثابتة في تعامل إسرائيل مع سورية، ولعل ابرز العوامل المتغيرة هو الفشل الإسرائيلي في الحرب على لبنان وتعالي الأصوات السورية المطالبة باسترجاع الجولان المحتل. وتقوم إسرائيل بالتوازي مع ذلك بتكثيف رسائل الحرب والسلم لسورية. كما لا تزال إسرائيل تعمل وفقا لشروط الولايات المتحدة بعدم إعطاء "هدايا" لسورية وكسر العزل السياسي. في المقابل تقوم إسرائيل بإرسال رسائل السلام لسورية -بالأساس بواسطة تركيا- وتطالب سورية بالتخلي عن حلفائها، في إيران وحزب الله و "حماس" كشرط للعودة لطاولة المفاوضات. إن ما تريده إسرائيل هو:

- استعادة قدرة الردع مع سورية دون خوض حرب معها (حاليًا).
- الاحتفاظ بالجولان بأقل الأثمان.
- عدم العودة الى المفاوضات، دون أن يتسبب ذلك في حرب.
- رسائل سلام بواسطة طائرات حربية.
- إرسال رسائل سلام، مشروطة بشروط لا يمكن لسورية قبولها.
- منع الجيش السوري من شراء أسلحة متطورة من روسيا.

ولا شكّ في أن التغيرات في البيئة الدولية تؤثر على العلاقات الإسرائيلية السورية، خاصة بعد بوادر عودة التوترات بين الولايات المتحدة وروسيا وعودة روسيا الى الموانئ السورية، والمياه الدافئة في البحر المتوسط.

ويمكن الاستنتاج أن إسرائيل لا تريد العودة الى المفاوضات مع سورية ذلك أنها لا ترى أن ذلك سوف يأتي بتغير جذري للبيئة الاستراتيجية لإسرائيل، كما أنها لا تريد إعادة هضبة الجولان، ولا تريد أن تضعف ما يسمى بالمعسكر العربي المعتدل، وترى أن التفاوض في الوقت الراهن مع سورية سوف يؤثر سلبا على التفاوض مع السلطة الفلسطينية ويعزز من قوة حماس. أضف الى أن الاتفاق مع سورية بعد انسحابها من لبنان لا يؤدي بالضرورة الى تفكيك سلاح حزب الله. أي انه يمكن أن يحافظ حزب الله على سلاحه حتى بعد اتفاق بين سورية وإسرائيل [٩]. ويستنتج الباحث عاموس غلبواع انه لا مصلحة إسرائيلية بالتوصل الى اتفاقية سلام مع سورية في الظروف الراهنة، ذلك أن أي اتفاق مع سورية لن يوفر أجوبة للمشاكل أو المخاطر الأمنية، ومثل هذا الاتفاق ليس بأمر مستعجل، وانه لا يمكن في الوقت الراهن التوصل الى اتفاق سلام وفقا للشروط الإسرائيلية [١٠].

على ما يبدو اختارت إسرائيل، في العام ٢٠٠٧، حلا وسطا، يقوم على إرسال إشارات ورسائل بأنها معنية بالتفاوض وعدم إغلاق باب التفاوض لكي لا يتم تصوير إسرائيل كرافضة للسلام. تقوم إسرائيل بذلك عن طريق وسطاء أو قنوات مخابرات، بدراية ومعرفة أميركية. بالتوازي تعمل على ترميم قدرة الردع أمام سورية، وتوضيح موقف إسرائيل أن لا عودة لتركة رابين وان الشروط مفتوحة.

في صيف ٢٠٠٧ وبداية العام الحالي كثرت الأخبار الصحافية، والتسريبات الإسرائيلية وبعض التسريبات السورية، حول وجود وساطة يقوم بها طرف ثالث بين البلدين. ودار الحديث على أن تلك الدولة هي تركيا. إذ ذكرت مصادر

إسرائيلية أن "هناك وساطة تركية بين سورية وإسرائيل والأسد يبدي استعداده للتفاوض بشروط". وجاء أيضا أن الموقف السوري لم يتغير ويطالب إسرائيل بتقديم ضمانات بإعادة هضبة الجولان المحتلة كاملة إلى سورية للبدء في التفاوض معها. كما اشترطت سورية أن تُصدر إسرائيل إعلانا رسميا وواضحا وغير ملتبس حول رغبتها في إحلال السلام. بالمقابل استمرت إسرائيل بالتلميح الى وجود الوساطة التركية، لكنها رفضت التعهد بشيء. ونقلت الصحف الإسرائيلية عن رئيس الحكومة الإسرائيلية إيهود أولمرت انه 'لا يمكن التعهد بشيء لسورية قبل المفاوضات، ولا يمكنه منح ضمانات' رغم تأكيده أن من يعتقد أن باستطاعة الدولة العبرية الاحتفاظ بسيطرتها على جميع الأراضي المحتلة 'يعيش في حلم'. وصرح أولمرت في احدى المقابلات الصحافية 'لا أستبعد أن يكون الرئيس السوري فعلا يريد السلام، ولكن الطريق لذلك هو مفاوضات مباشرة، مشيرا إلى أنه 'يريد إحلال السلام مع كل الدول العربية، وأريد القيام بذلك عن طريق المفاوضات المباشرة، هذا ما كان مع مصر وهكذا كان مع الأردن'. وتابع: الرئيس السوري يعرف موقفي. أي أن إسرائيل تسير من منطلق أن سورية لن تبادر لفتح حرب مع إسرائيل، وتعمل على إرسال رسائل أن فشلها في حرب لبنان لن يردعها عن العمل لتعزيز تفوقها العسكري في المنطقة، وأنها لن تقبل بتغير جذري في ميزان القوى مع سورية[١١].

العلاقة مع مصر

ينظر الى العلاقات الإسرائيلية المصرية في الدوائر الأمنية والإستراتيجية الإسرائيلية على أنها حيوية في المنطقة لاعتبارات كثيرة، إذ أن المحاولات الإسرائيلية لا تنفك تبذل جهدا لإبراز هذا النمط من العلاقات والتشديد على مكاسب السلام لمصر. كما انه، في حال إصابة هذه العلاقات بعطب ما أو خلل عميق قد تكون نتائجه كارثية على البيئة الإستراتيجية العسكرية والأمنية لإسرائيل. فمصر تقوم بلعب دور الوسيط بين إسرائيل وبعض الدول العربية أو مسار لإرسال رسائل، كما كانت الحال مع سورية قبل الفتور في العلاقات السورية المصرية، وتعمل كوسيط بين حماس وفتح وبين حماس وإسرائيل.

وبعد الفتور الذي ساد العلاقات الثنائية على اثر اندلاع انتفاضة الأقصى في العام ٢٠٠٠ وسحب مصر لسفيرها في إسرائيل، استطاع رئيس الحكومة الأسبق، اريئيل شارون، إعادة العلاقات الى مسار ايجابي يعمه التعاون، وهناك من يدعي أن شارون استطاع إقناع الإدارة الأميركية غض النظر عن "بطء التحولات الديمقراطية" بمصر أو حتى عدم تفعيل ملفات حقوق الإنسان بغية عدم سقوط النظام المصري وسيطرة الحركات الإسلامية في حال استمرت الولايات المتحدة المطالبة بانتخابات شفافة، على غرار ما حصل في السلطة الفلسطينية. لكن إسرائيل طلبت من مصر دفع ثمن بصيغة دعم خطة الانسحاب الأحادي الجانب من غزة والتنازل عن ممارسة السيادة المصرية في المعابر مع رفح والعمل على حماية الحدود من غزة لمنع تهريب السلاح.

بعد أن انسحبت إسرائيل من قطاع غزة في ٢٠٠٥، بلورت وزيرة الخارجية الأميركية كوندوليزا رايس اتفاقية بين إسرائيل ومصر والسلطة الفلسطينية تتعلق بمعابر القطاع وخاصة معبر رفح، ووافقت تل أبيب بموجب هذه الاتفاقية على السماح للاتحاد الأوروبي بمراقبة المعبر. وعلى الرغم من عدم الوجود المادي (العسكري) لها على الحدود، بيد أن

إسرائيل تراقب المعبر من خلال كاميرات تليفزيونية، بل والشيء الأكثر الأهمية هو أن في يد إسرائيل السلطة الحقيقية لفتح أو إغلاق المعبر بناء على تقديراتها للوضع الأمني.

إلا انه وفي ظل استمرار العمليات الفلسطينية والهجمات من قطاع غزة، بدأت إسرائيل بتوجيه النقد تجاه الحكومة المصرية والتعبير بشكل علني عن قلقها وعدم رضاها إزاء الوضع الأمني على الحدود بين مصر وقطاع غزة. وهذا القلق مرده أن عمليات تهريب الأسلحة المستمرة إلى غزة – وفقاً للإدعاءات الإسرائيلية– قد تؤدي إلى إخلال ميزان القوى بين إسرائيل وحركة حماس. وبعد أن سيطرت حماس على قطاع غزة في حزيران من العام الماضي، اعتبر المسؤولون الإسرائيليون أن الإجراءات الأمنية المصرية على طول محور فيلادلفيا غير مناسبة بالمرة، ما يسمح بتهريب الأسلحة المتطورة إلى غزة ومن ثم تهديد الأمن القومي الإسرائيلي. اغلب التحليلات الإسرائيلية لم تأخذ بعين الاعتبار، عن قصد أو غير قصد، التواجد المصري الشرطي والأمني الضعيف على طول حدود مصر مع قطاع غزة بفعل اتفاقية السلام المصرية– الإسرائيلية التي لم تسمح لمصر إلا بتواجد امني متواضع داخل سيناء.

اتهامات إسرائيلية لمصر

إنّ الهدف غير المعلن من هذه الانتقادات والتحليلات الإسرائيلية المعادية لمصر ودورها على صعيد القضية الفلسطينية هو ممارسة سياسة ابتزاز لها حتى تقوم بتبني إجراءات مشدّدة على الحدود. ووصل منحنى الاتهامات الإسرائيلية للقاهرة أعلاه في كانون الأول الماضي عندما ذكرت وزير الخارجية تسيبي ليفني، في شهادتها أمام الكنيست، أن "الفشل المصري في تأمين الحدود مع غزة يمثل معضلة خطيرة ستلقي بتداعياتها السلبية على عملية السلام وعلى العلاقات الثنائية بين البلدين". وطلبت الوزيرة من الإدارة الأميركية تعليق جزء من المساعدات العسكرية لمصر الى حين تتعامل مصر مع تهريب الأسلحة الى غزة.

وقد أثارت تصريحات وزيرة الخارجية الإسرائيلية ردود فعل عنيفة في القاهرة، إذا صرح الرئيس مبارك في أحدى مقابلاته الصحافية قائلاً: "ليفني تجاوزت الخطوط الحمراء معي"، كذلك تواصلت الاتهامات المصرية لبعض المسؤولين في تل أبيب باستخدام قضية التهريب كوسيلة للإضرار بالعلاقات بين واشنطن والقاهرة، حيث حذر وزير الخارجية المصري أحمد أبو الغيط إسرائيل من أنه في حال استمرارها في التأثير سلباً على العلاقات المصرية ـ الأميركية ومن ثم على مصالح مصر بصفة عامة، فإن بلاده ستعمل هي الأخرى على إحداث ضرر بالمصالح الإسرائيلية. بدأت مصر تتوجس من التصرفات الإسرائيلية، ومن التصريحات الإعلامية لبعض مسؤوليها وقادتها السياسيين الذين يهدفون، حسب الرؤية المصرية، الى تخريب أو على الأقل الإضرار بالعلاقات المصرية– الأميركية مستخدمين عصا المساعدات الاقتصادية المقدمة لمصر، فضلا عن المحاولة الإسرائيلية لدفع مصر أكثر باتجاه تحمل تركة غزة بعد أن أعلنتها إسرائيل كيانا معاديا، ربما كتجديد إسرائيلي استراتيجي للخيار المصري هناك، المثقل بعطاء غير مرغوب به.

وانخفضت حدة التوترات بين البلدين بعدما قام وزير الدفاع الإسرائيلي، إيهود باراك، بزيارة للقاهرة أواخر كانون الأول الماضي، شدد خلالها على أهمية السلام مع مصر، واصفاً هذا السلام بأنه "مسألة إستراتيجية". وتبعه رئيس

الحكومة أولمرت بتصريحات أكد خلالها رغبة بلاده في الحفاظ على اتفاقية السلام مع القاهرة رغم كل الصعوبات التي تشهدها علاقات البلدين. وفي التوازي للتوتر في العلاقات الإسرائيلية المصرية، لعبت مصر دورا محوريا في العام ٢٠٠٧ في الوساطة بين إسرائيل وحماس حول عملية تبادل أسرى بين حماس وإسرائيل مقابل إطلاق سراح الجندي الإسرائيلي المحتجز لدى حماس. وعلى الأخص الدور الذي يقوم به رئيس المخابرات المصرية عمر سليمان، إلا أن تلك الوساطة لم تنجح حتى الآن الى التوصل الى صيغة تناسب الطرفين. أضف الى ذلك الدور المصري في إخراج لقاء انابوليس الى حيز التنفيذ. إذا، أهمية العلاقات بين مصر وإسرائيل تنبع من دور مصر المحوري وبسبب موقعها الاستراتيجي وثقلها في المنظومة العربية. ومن هنا، وعلى الرغم من التوترات الموسمية بين مصر وإسرائيل، لم تشهد العلاقات في العام المنصرم نكسة أو أزمة جدية، بل إن الطرفين، المصري والإسرائيلي، عملا دائما على احتواء الأزمات الثنائية عن طرق لقاءات قمة بين رئيس الحكومة الإسرائيلية أو وزير الدفاع والرئاسة المصرية بشكل مباشر.

العلاقة مع الولايات المتحدة

على الرغم من الصعوبة الكامنة في اختزال صيرورة العلاقات الإسرائيلية للعام ٢٠٠٧ في هذا الجزء القصير من الفصل، سوف نحاول جاهدين أن نسلط الضوء على عدد من المفاصل الأساسية لمجريات الأمور للعام المنصرم، مع ربطها بباقي أجزاء هذا الفصل، ذلك انه لا يمكننا سرد السياسات الإسرائيلية في القضية الفلسطينية أو في مجال العلاقات مع سورية ومع مصر وباقي أجزاء العالم العربي دون موضعتها في سياق الشراكة الإسرائيلية الأميركية الحميمة. كما لا يمكن تجاهل إسقاطات التورط الأميركي في العراق ومستخلصات تقرير هاميلتون-بيكر من العام ٢٠٠٥، وعلاقات الولايات المتحدة مع دول الخليج على نسج السياسات الأميركية الإسرائيلية في المنطقة. وباختصار، إن موضوع هذا الجزء يترابط مع معظم فصول التقرير الاستراتيجي بمجمله، في معظم الأحيان بشكل مباشر وفي حالات أخرى بشكل غير مباشر وفي مواقع أخرى تكون روح العلاقات الثنائية بين البلدين في خلفية الأحداث، وحتى الداخلية منها وتلك المتعلقة بالمجال الاقتصادي أو الاجتماعي في إسرائيل.

شهد العام ٢٠٠٧ استمرارية لصيغة الشراكة المتينة بين إسرائيل والولايات المتحدة في معظم المجالات، وتكشف الدعم الأميركي لإسرائيل في معظم المحاور السياسية والاقتصادية والاستراتيجية، فضلا عن التعاون الأمني الاستخباراتي المتين. حتى أن تقرير الاستخبارات الأميركية حول برنامج إيران النووي (أنظروا المشهد الأمني والعسكري في هذا التقرير) لم يغير من الرؤية المتقاربة لأكثر المواضيع سخونة في المنطقة. وقد بقي التشاور والتنسيق ما بين الإدارة الأميركية وإسرائيل قائمًا في هذا المجال ويتركز على وسائل منع إيران من الحصول على سلاح نووي، بواسطة العقوبات الدولية أو التلميح باستعمال وسائل عسكرية، ويلاحظ من تتبع بعض الأدبيات والمصادر الإسرائيلية الصادرة عن صناع السياسة والقرار السياسي ومراكز الأبحاث الاستراتيجية والجامعات والصحافيين الإسرائيليين أن هناك دورا واضحا ومتعاظما للرؤى الإسرائيلية في التأثير على المواقف الأميركية من إيران وعلى كيفية التعاطي الأميركي مع الملف النووي الإيراني.

ومن مشتقات هذا المحور وتوابعه الاستراتيجية ذات الطابع التنسيقي، تشتق السياسات المشتركة تجاه التعامل مع سورية ومع حماس والسلطة الفلسطينية، ومع الملفات الإقليمية المختلفة لا سيما في ظل الحديث الدائر عن إعادة ترتيب الاوضاع في المنطقة الشرق أوسطية بعد فشل المشروع الأميركي في العراق أو على الأقل تراجعه أو عدم نجاحه واستقواء قوى "الممانعة". إذ أبدت الولايات المتحدة وإسرائيل جليا موقفا موحدا تجاه التفاوض مع سورية، ورفضهما إعطاء النظام السوري، وفقا للمفاهيم الأميركية، حبل النجاة وكسر العزلة التي باتت تتصدع بشكل جلي في العامين المنصرمين. ولأننا لسنا بهذا المستوى من السذاجة لنقبل الادعاء الإسرائيلي أن عدم التفاوض مع سورية نابع فقط بسبب الرفض الأميركي، نستنتج أن إسرائيل والولايات المتحدة منسجمتان حتى الصميم بعدم التفاوض مع سورية على الأقل في هذه المرحلة الحساسة من الترتيبات لعمل عسكري يتم الإعداد له في المنطقة، لا في قضية الجولان المحتل ولا في الشأن العراقي ولا في ملفات أخرى مثل لبنان والوجود الفلسطيني في سورية. بل إن الولايات المتحدة صعدت من حملتها تجاه النظام السوري في العام الأخير وزادت من العقوبات المفروضة على النظام وعلى شخصيات سورية، بالتوازي لرفع سقف الشروط الإسرائيلية للرجوع الى المفاوضات مع سورية، وفي جوهرها التنازل السوري عن الايديولوجيا الرسمية للنظام والاتفاق على عمل ترتيبات خاصة جدا في الجولان بعد الانسحاب الإسرائيلي المفترض منه لضمان أن لا يشكل الانسحاب الإسرائيلي من هذه المنطقة الحساسة امنيا واستراتيجيا أي مخاطر مستقبلية خاصة إذا استمرت الشراكة الإيرانية- السورية.

ولعل ابرز مجالات التعاون بين الدولتين العودة إلى طاولة المفاوضات، العقيمة حتى الآن. وقد عينت الإدارة الأميركية الجنرال تشارلز فريزر منسقا للجنة الرقابة الأميركية على تنفيذ التزامات الطرفين الواردة في خطة "خارطة الطريق". كما لمسنا تنامي الأهمية الممنوحة من قبل الإدارة الأميركية للتنسيق مع إسرائيل بشأن إعادة مسار المفاوضات، والقصد هنا أهمية وجود عملية تفاوض فقط دون أن تكون هناك مقدمات لعملية تسووية أو سلمية حقيقية، بواسطة متابعة عدد الزيارات والجولات التي قام بها صناع القرار الأميركي لإسرائيل في العام المنصرم، إذ انه ومنذ بداية العام زارت وزيرة الخارجة كوندوليزا رايس إسرائيل عدة مرات والتقت صناع القرار فيها، في نفس الوقت الذي زار فيه وزير الدفاع الأميركي إسرائيل أيضا، ناهيك عن الرئيس الأميركي نفسه ونائب الرئيس وعدد من كبار موظفي البيت الأبيض ووزارة الخارجية ومجلس الأمن القومي. وفي معظم هذه الزيارات كان تناغم بين أقوال وزيرة الخارجية وتصريحات صناع القرار في إسرائيل خاصة نظيرتها الإسرائيلية تسيبي ليفني، ما عدا استياء شفهي رسمي قدمته الولايات المتحدة لإسرائيل جراء الاستيطان والبناء في القدس من دون أن يكون لهذا الاستياء أي مردود عملي على ارض الواقع [١٢].

إلا انه وحتى الآن لم تؤد تلك الخلافات السطحية حول البناء في المستوطنات والقدس الى شرخ في العلاقة بين البلدين، ومن المستبعد أن تصل الامور الى هذه الدرجة من التأزم والتأزيم خاصة في ظل الدور الوظيفي لإسرائيل في المنطقة واستعدادها الدائم لخدمة الأغراض والمصالح الأميركية في الشرق الأوسط. الهدف الرئيس للاهتمام الأميركي المتزايد في إحياء المفاوضات وعدم الوصول الى طريق مسدود في المسار الإسرائيلي الفلسطيني، ولو أن الثمن هو مفاوضات شكلية، يكمن في الرؤية والمصلحة الأميركية الإسرائيلية المتبادلة التي لا تريد أن تصور الإدارة

الأميركية على أنها فشلت في هذا المسار، إضافة الى فشلها في ملفات إقليمية أخرى يأتي العراق على رأسها. أي أن الولايات المتحدة تريد نجاحا ما في هذا المسار لما في ذلك من مصلحة للإدارة الحالية المحافظة وللرئيس الأميركي شخصيا، وأيضا لوزيرة الخارجية الموكلة بإدارة هذا الملف، ولما في ذلك من أهمية سياسية داخل الولايات المتحدة المقبلة على انتخابات جديدة في نهاية العام الحالي، وفي مجال السياسات الخارجية ومحاولة الولايات المتحدة بناء معسكر مناهض لإيران وسورية، وفي سبيل إشعار أصدقائها في أوروبا واليابان والدول العربية أنها ممسكة بكل الخيوط الاستراتيجية وان قولبة الامور رأسا على عقب يعتمد عليها فقط. كما ترى الولايات المتحدة أن عدم التقدم في المفاوضات قد يعطي حججا "لأعمال إرهابية" محتملة وممكنة داخل الولايات المتحدة وإلقاء اللوم على السياسات الأميركية في الشرق الأوسط من قبل "الإرهابيين" منفذي هذه العمليات حيث كانت دائما فلسطين تستخدم لتبرير مثل هذه الاعمال المعادية لأميركا بسبب دعمها المتواصل لإسرائيل. في نفس الوقت الذي تحاول فيه الولايات المتحدة الحفاظ على رئيس الحكومة الإسرائيلية أيهود أولمرت، ومنح حكومته فحوى سياسية ومضمونا بعد الانكسار السياسي في حرب لبنان وانهيار مشروع الانسحابات الأحادية الجانب، وبعد ظهور التشنجات الداخلية في أوساط الائتلاف الحاكم. بذلك تكون القناعة السائدة لدى المحللين الإسرائيليين أن الحراك السياسي الأميركي في المنطقة لا فحوى له سوى استمرار عملية مفاوضات عقيمة من دون أن تحاول الإدارة الضغط فعليا على إسرائيل، ومن دون أن تفرض حلولا ورؤى مدعمة بآليات وجداول زمنية ومتابعة الامور على ارض الواقع، ما أدى الى الادعاء أن فترة بوش هي فترة عقيمة دون نتائج سياسية ملموسة في جانب المفاوضات السلمية رغم أن مشروع الدولة الفلسطينية العتيدة ارتبط مع رؤية بوش لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. في المقابل فان هذه الإدارة هي من أكثر الإدارات الأميركية صداقة وتعاطفا مع إسرائيل لدرجة يمكن القول فيها إن الرؤية الإسرائيلية تتطابق تماما مع الرؤية الأميركية.

فعلى سبيل المثال صرح الرئيس الأميركي بوش بتاريخ ٢٠-٦-٢٠٠٧ في نهاية زيارة رئيس الحكومة الإسرائيلية أولمرت للبيت الأبيض بأن الولايات المتحدة سترفع من حجم المساعدات الأميركية لإسرائيل، من ضمن ذلك رفع حجم المساعدات العسكرية لتصل الى أكثر من عشرة مليارات دولار في الأعوام الثلاثة القادمة[١٣]. وعلى اثر زيارة أولمرت للبيت الأبيض صرح أن الولايات المتحدة ستحافظ على التفوق العسكري الإسرائيلي، وذلك في سياق الحديث عن صفقة أسلحة كبيرة من المقرر أن تعقد بين الولايات المتحدة والسعودية. وينسجم هذا التصريح مع إعلان وزيرة الخارجية كوندوليزا رايس بأن الولايات المتحدة سوف تعمل للحفاظ على ميزان القوى بالشرق الأوسط، ومن ضمن ذلك الحفاظ على التفوق الإسرائيلي خاصة بعد التململ من قبل بعض المسؤولين الإسرائيليين واللوبي اليهودي في أميركا من أن الأسلحة التي تنوي الإدارة أن ترسلها الى السعودية تعتبر أسلحة متطورة. كما صرح الرئيس الأميركي بتاريخ ٤-١٠-٢٠٠٧ بأن الولايات المتحدة سوف تدافع عن إسرائيل بوجه إيران، كما أضاف أن الولايات المتحدة لا ترفض التحاور مع إيران، في حال تنازلت الأخيرة عن برنامجها النووي[١٤].

وفي هذا السياق ترى إسرائيل بالرئيس بوش من ابرز وأهم أصدقائها، وها هي الولايات المتحدة تتعهد على لسان

الرئيس الأميركي الحفاظ على التفوق العسكري الإسرائيلي وترفع من قيمة المساعدات العسكرية لإسرائيل لتبلغ ٣٠ مليار دولار في عشر سنوات، رغم أن الدراسات والآراء والانطباعات السابقة أظهرت في أكثر من موضع أن الدعم الأميركي لإسرائيل كان أكثر وأوسع في زمن الحكومات الديمقراطية الأميركية، كون اليهود من مصوتي الحزب الديمقراطي، لكن يظهر أن اللوبي اليهودي والجالية اليهودية تكاد تكون مؤثرة في السياسات الأميركية في المنطقة سواء كان الحزب الحاكم ديمقراطيا أم جمهوريا [١٥].

إسرائيل والاتحاد الأوروبي

مثل العام ٢٠٠٧ استمرارا لعلاقات التعاون الإسرائيلية الأوروبية في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاستراتيجية والعلمية والتقنية والثقافية، حيث مضى الاتحاد الأوروبي قدما في خطة العمل الأوروبية الإسرائيلية في إطار سياسة الجوار الأوروبي التي تبناه الاتحاد في العام ٢٠٠٤. خطة العمل هذه حسب الرؤية الإسرائيلية تمتاز بالعملياتية والواقعية لأنها تهدف الى توثيق التعاون بن الاتحاد وإسرائيل في مختلف المجالات السالفة الذكر مع مراعاة الخصوصية التي تتمتع بها إسرائيل في الاطروحات الأوروبية خاصة على الصعيدين الجيوسياسي والجيواقتصادي، وتداعيات ذلك على علاقات الطرفين. لقد شهد العام ٢٠٠٧ مجموعة من المؤشرات والوقائع المهمة التي عززت من علاقات الجانبين حيث اعتمدت معايير "لمحاربة اللاسامية"، ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الأوسط، واستمرار الاتحاد الأوروبي في دعم "المعتدلين الفلسطينيين" ضد "المتطرفين" واستمرار المقاطعة الأوروبية لحركة حماس سياسيا وفي مختلف المجالات الأخرى. ولعل مغادرة فريق المراقبة الأوروبي على معبر رفح في شهر حزيران من العام ٢٠٠٧ بعد سيطرة حماس على القطاع ما هو إلا دليل على استمرار الاتحاد الأوروبي في اطروحاته السياسية المعتادة بخصوص عملية السلام في المنطقة، هذا إضافة الى استمرار التعاون بين الجانبين في المجالات الاقتصادية والاستثمارية خاصة تلك المتعلقة بتحرير التجارة الخارجية ولبرلة الاقتصاد وتشجيع الاستثمارات الخارجية المتبادلة [١٦].

رغم أن إعلان برشلونة قد انعقد على مستوى وزراء الخارجية من الأوروبيين والمتوسطيين في العام ١٩٩٥ من اجل البحث في جوانب ومظاهر العلاقات الاورو-متوسطية السياسية والاقتصادية والثقافية ،إلا أن الاتفاقيات اللاحقة التي وقعت بين الاتحاد الأوروبي من جهة ، ودول المتوسط كل على حدة، أظهرت توجها أوروبيا واضحا يفترض أن عملية السلام بين العرب والإسرائيليين يمكن أن تقف على ارض صلبة إذا ما دعمت بآفاق تعاون اقتصادية وثقافية. وبالرغم عن المكون السياسي الواضح في المبادرات والمشاريع الأوروبية لحلحلة الصراع المزمن في المنطقة، والمجهود الجدي الذي بذل من قبل الأوربيين في آخر عقدين للتقريب بين وجهات النظر السياسية المتباعدة لأطراف الصراع إلا انه، ومع ذلك، لا يمكن الحديث عن رؤية سياسية أوروبية لحل الصراع وصنع السلام تعكس قوة أوروبا ونفوذها في العالم في مختلف المجالات. ويبدو أن الأوروبيين اقتنعوا في قرارة أنفسهم أن المبادرة السياسية في الشرق الأوسط يمكن أن تترك للولايات المتحدة في ظل نظام دولي سيطرت فيه القطبية الأحادية مع بقاء الدور الأوروبي منصبا على تقديم الدعم الاقتصادي والتقني والتمويلي.

شراكة اقتصادية وإستراتيجية

التقرير الاستراتيجي الإقليمي الذي أعده الاتحاد الأوروبي في فترة ٢٠٠٢ -٢٠٠٦ كشف عن نزعة أوروبية قوية لدمج المنطقة العربية والشرق أوسطية عموما في المنظومة الثقافية والاقتصادية الأوروبية المعاصرة. هناك وجهة نظر أوروبية تقول إن تأخر المنطقة العربية في كافة الحقول لن يحل إلا إذا حاكت الدول العربية تجربة الدول الأوروبية من خلال تبني الديمقراطية وحقوق الإنسان، وأرست دعائم دولة القانون، ومكنت المجتمع المدني واتبعت نموذج التنمية المستدامة المبنية على الحكم الرشيد والدمقرطة والاقتصاد الحر. ويبدو أن هذه المواصفات تلائم إسرائيل أكثر من الدول العربية حيث أن إسرائيل بناء على هذه المعايير ما زالت الدولة الوحيدة في المنطقة التي تحاكي النموذج الغربي في الحكم والثقافة.

نصت وثيقة المشاركة الاستراتيجية بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل في العام ٢٠٠٤ على توثيق كل أشكال الصلات بينهما خاصة في الجوانب الاقتصادية والتقنية والعلمية لدرجة يسهل معها عملية دمج الاقتصاد الإسرائيلي مع الاقتصادات الأوروبية، أما على الصعيد العلمي والبحثي، فارتبط الاتحاد الأوروبي بعلاقات متينة مع مراكز البحث العلمي الإسرائيلية حيث تمويل الأبحاث والزمالات العلمية والأكاديمية، هذا فضلا عن حرية انتقال الأكاديميين والباحثين بين الجامعات الأوروبية والإسرائيلية.

زيادة درجة الاتصالات الإسرائيلية مع الأوربيين لم تنصب فقط على الجوانب السياسية والاقتصادية وانما تعدتها أيضا الى الجوانب الأمنية والاستراتيجية لأن دول غرب أوروبا هي مكون أساسي لحلف الناتو الذي يحتفظ بصلات قويه مع إسرائيل على المستويين اللوجيستي والاستخباري. علاقات إسرائيل بالناتو وصلت الى درجة الشراكة الكاملة حيث تستفيد إسرائيل منها بالتغلب على أصداء وتداعيات حرب لبنان الأخيرة في صيف ٢٠٠٦ . كما أن الناتو يعتبر الجسر الذي تمر فوقه إسرائيل من أجل توثيق الصلات أكثر وأكثر مع أوروبا الغربية وأميركا، وإدراك طبيعة مشاريعها ومخططاتها السياسة والاستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط. إن الشراكة مع الناتو توفر لإسرائيل ميزات مهمة على شاكلة المناورات البحرية الواسعة التي يجريها الحلف في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود، والاستفادة من قدرات الحلف القتالية وخططه الحربية خاصة في زمن "الحرب على الإرهاب" . يضاف الى ذلك أن هذه الشراكة تساعد إسرائيل للإطلاع على آخر التكنولوجيا المتطورة والأساليب العملياتية العسكرية، فضلاً عن الجوانب الاقتصادية لمثل هذه العلاقة حيث صفقات السلاح الإسرائيلية الذاهبة الى الناتو .

على الصعيد الاقتصادي وصلت واردات دول الاتحاد الأوروبي الى إسرائيل في العام ٢٠٠٧ الى ١٨,٦٥٨ مليار دولار بينما وصلت الصادرات الإسرائيلية الى دول الاتحاد في الفترة نفسها الى١٤,٤٦٣ مليار دولار. الجدول التالي يبين واردات إسرائيل وصادراتها من والى بعض الدول الأوروبية الرئيسة في تشرين الثاني من العام ٢٠٠٧ بملايين الدولارات [١٧].

الدولة	واردات	صادرات
فرنسا	١٤٠	١٠٨
بريطانيا	١٩٨	٢٠٧
ألمانيا	٣٠٤	١٦٠
هولندا	٢١٨	١٨٥
ايطاليا	٢٠٨	١٢٩
تركيا	١٣٠	١٢٣
روسيا	١١٨	٦٠

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء في إسرائيل، تشرين الثاني ٢٠٠٧.

إسرائيل والاتحاد الأوروبي والتطورات في غزة

مباشرة بعد فوز حركة "حماس" بعدد كبير من المقاعد في المجلس التشريعي الفلسطيني (٧٥ من اصل ١٣٢)، ظهرت العديد من التصريحات والتحليلات الرسمية لمسؤولين دوليين يعبرون فيها عن مواقفهم حيال هذه القضية. فالرباعية الدولية المكونة من أميركا والاتحاد الأوروبي وروسيا والأمم المتحدة عبرت عن رغبتها في تجنيد كل الطاقات من اجل المضي قدما بحل الدولتين اللتين تعيشان في حدود آمنة، وحق إسرائيل في الوجود في حدود آمنة، ونبذ كل أشكال "العنف والإرهاب". هذه الصيغة الوسطية الدبلوماسية ربما جاءت من اجل التغلب على الخلافات الروسية – الأميركية المتعلقة بحماس حيث أن الموقف الأميركي يعتبر حماس حركة إرهابية بينما تنظر روسيا إليها على أنها حركة سياسية منتخبة وشرعية.

أوقف الاتحاد الأوروبي مساعداته للسلطة الفلسطينية التي تصل الى أكثر من ٦٠٠ مليون دولار سنويا حينما شكلت حماس أول حكومة لها في آذار من العام ٢٠٠٦ وذلك كرد من الاتحاد على عدم اعتراف حماس بإسرائيل. اقترح الاتحاد الأوروبي آليات لإيصال الأموال والمساعدات الإنسانية الى الفلسطينيين عبر مكتب الرئيس عباس لتفادي وقوع الأموال بيد حماس أو وزرائها. في الوقت نفسه استمر الأوروبيون في اتصالاتهم مع الجانب الإسرائيلي من اجل وصول الاحتياجات الأساسية للأراضي الفلسطينية بما فيها الماء والكهرباء والطاقة. كما استمرت دول الاتحاد الأوروبي في دعم البلديات في قطاع غزة حتى بعد سيطرة حماس على القطاع، فقد استأنفت فرنسا وألمانيا والنرويج والسويد والدنمرك تقديم مساعدات مالية لبلديات قطاع غزة. إنّ استمرار المساعدات المالية للبلديات ومنظمات المجتمع المدني الفلسطينية يمكن أن يفهم في سياق أن العزلة الكاملة على الفلسطينيين من اجل عزل حماس ونبذها ومعاقبتها قد يساعد في زيادة التفاف الفلسطينيين حول حماس، يضاف الى ذلك وجود بدائل أخرى للتمويل خاصة العربية والإسلامية منها، فضلا عن أن محاصرة حماس والفلسطينيين قد يزيد من درجة التشدد والتزمت الديني والأيديولوجي (١٨). ويظهر أن إسرائيل لم تمانع في استمرار الدعم الأوروبي الرسمي لمنظمات المجتمع المدني والبلديات والمجالس

المحلية الفلسطينية إيمانا منها أن هذه المساعدات الإنسانية تساعد الفلسطينيين في عدم الوقوع في "أحضان المنظمات الإرهابية" وإذعانا منها لوجهة النظر الأوروبية سالفة الذكر.

ويبدو للعديد من المحللين الخبراء الاستراتيجيين أن وصول حماس الى الحكم في فلسطين ساهم بشكل مباشر في التقريب بين المواقف الأوروبية والأميركية من الحالة الفلسطينية التي أنتجتها انتخابات ٢٠٠٦ . كان الضغط الأوروبي على حماس يتناغم بشكل واضح مع السياسات الأميركية تجاه حماس حيث أن الطرفين الأميركي والأوروبي لجئا الى إيقاف كل أشكال المساعدات المالية والاقتصادية للسلطة الفلسطينية "الحمساوية" من اجل إجبار حماس لتلبية ثلاثة مطالب هي: الاعتراف بإسرائيل، ونبذ العنف والإرهاب، وضرورة الالتزام بالاتفاقيات الموقعة بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل[١٩] .

مع أن الدعم الأوروبي الرسمي، وخاصة المالي والاقتصادي منه، قد توقف لسلطة حماس، إلا أن الرؤى اختلفت بين دول الاتحاد نفسه حيث أن بعض الدول مثل السويد وفرنسا وأسبانيا وفنلندا وايطاليا نظرت الى الانتخابات الفلسطينية الثانية نظرة فاحصة ومختلفة لأنها رأت بضرورة إعطاء حماس فرصة لإثبات جديتها في الحكم والسياسة. بعض الساسة الأوروبيين الذين لم تسمع أصواتهم بشكل كاف اعتبر أن وصول حماس كحركة اسلاموية الى الحكم سيدفعها في النهاية الى نوع جديد من البراغماتية والتفكير الواقعي لان رفع الشعارات الدينية والسياسية قبل الوصول الى السلطة يختلف عن تداول وتناول الامور والقضايا الملحة بعد تشكيل الحكومة في الأراضي الفلسطينية.

ووقفت إسرائيل بقوة ضد فكرة زيادة وتيرة الاتصالات الأوروبية والدولية مع حماس وقادتها في الداخل والخارج لأن في ذلك، حسب وجهة النظر الإسرائيلية، تقويضا لسلطة "المعتدلين الفلسطينيين" الذين يمثلهم الرئيس الفلسطيني محمود عباس وحركة فتح. وبينما كان الأوروبيون، أو على الأقل جزء منهم يعملون لاحتواء حماس من خلال اللقاءات السياسية الضيقة والتلميح باستمرار المساعدات، كانت إسرائيل تطارد حماس وقياداتها وتضع كثيرا منهم في السجون الإسرائيلية خاصة بعد عملية أسر الجندي جلعاد شاليط [٢١].

علاقات إسرائيل بالهند

يعتبر العام ٢٠٠٧ مليئا بالأحداث والوقائع والمستجدات على صعيد العلاقة الإسرائيلية- الهندية حيث توثقت الصلات في المجالات السياسية والاقتصادية والاستراتيجية. أصبحت إسرائيل المورد الثاني للسلاح والعتاد العسكري للهند بعد روسيا، إضافة إلى أن الدولتين دخلتا في شراكات اقتصادية واستراتيجية تجلت بوضوح من خلال نجاح إسرائيل في إطلاق قمر صناعي من داخل الأراضي الهندية بحيث صمم خصيصا للتجسس على إيران. كما أن الدولتين شكلتا ما يسمى بالمجموعة المشتركة لمحاربة الإرهاب من خلال تبادل المعلومات وتنسيق خطط التدريب ورصد "الأعداء المحتملين".

في العام ٢٠٠٧ تنوعت مظاهر التعاون بين البلدين الى مجالات متعددة مثل "محاربة الإرهاب" ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل ومبيعات السلاح، هذا إضافة الى التعاون في مجالات الزراعة والتكنولوجيا والاستثمارات

والطيران المدني والتجارة الخارجية خاصة تجارة الماس. وقد تجلت مجالات التعاون هذه بوضوح من خلال الزيارات المتبادلة التي قام بها مسؤولون من كلا الطرفين لتوثيق أواصر العلاقة هذه.

يعتقد إفرايم عنبار، أستاذ العلوم السياسية في جامعة بار ايلان ومدير مركز بيغن- السادات للدراسات الاستراتيجية، أن التوجه الإسرائيلي صوب شبه القارة الهندية كان مركزاً وحثيثاً منذ أيام بن غوريون وقيام الدولة اليهودية في فلسطين. فقد سعى بن غوريون منذ بداية العقد الخامس من القرن الماضي إلى توثيق العلاقات، وتعزيز الروابط في مختلف المجالات مع الدول الآسيوية الفاعلة بالتحديد مع الهند والصين واليابان وكوريا الجنوبية. فإن رفض المحيط العربي المجاور لإسرائيل التعاطي معها والاعتراف بها، والانفتاح عليها، دفع الساسة في إسرائيل إلى البحث عن أصدقاء وحلفاء وقنوات اتصال وتواصل مع دول آسيوية وافريقية، حيث اعتمد بن غوريون على تطوير عقيدة الأطراف Periphery Doctrine، في توثيق الصلات مع الدول والشعوب الواقعة على أطراف العالم العربي، لا سيما إيران وتركيا وإثيوبيا، بهدف تحسين البيئة الاستراتيجية والجيوسياسية التي تعيش فيها إسرائيل في محيط عربي ممانع ومقاطع لها [٢١]. وضمن هذا السياق سعت إسرائيل منذ ولادتها الى تعزيز شراكات استراتيجية واقتصادية مع الهند، لما لهذه الشراكة من تبعات وآثار على العلاقة المستقبلية بين إسرائيل والعالم العربي.

شراكة إستراتيجية

دأبت إسرائيل بصورة ثابتة ومتصاعدة على توثيق أواصر علاقة حميمة متأصلة وصلت إلى درجة الشراكة الاستراتيجية الفاعلة بين البلدين، بالتحديد منذ العام ١٩٩٢. إلى ذلك كان لإسرائيل دوافعها وأسبابها المتعددة والمتشابكة لتعزيز علاقتها الاستراتيجية والعسكرية مع الهند حيث أن الأخيرة تعتبر القوة السكانية الثانية في العالم لمجموع بشري هائل يزيد عن المليار والمئة مليون، وما لذلك من تبعات وإسقاطات على القوة العسكرية الهندية، وقدرة الهند لحماية حدودها المترامية الأطراف، فضلا عن بروز قوة سكانية شبابية يافعة ومتعلمة ولها توجهات علمية وتقنية عالية ، حيث تعتبر الهند اليوم أولى دول العالم احتضانا لشهادات هندسة الكمبيوتر في العالم. وبما أن أعدادا كبيرة من المهندسين الهنود في الكمبيوتر والالكترونيات قد اثبتوا أنفسهم ليس فقط في الهند ، وانما رحل عدد منهم للعمل في البلدان الأجنبية والشركات المتعددة الجنسيات بما فيها أميركا وأوروبا الغربية واستراليا وهونغ كونغ. وبالتالي تبقي إسرائيل عيونها متيقظة على هذه القوة المؤهلة والمدربة من اجل الاستفادة من خدماتها وقدراتها في صناعات ومشاريع مشتركة بين البلدين على الأرجح قائمة في الهند للاستفادة من رخص القوة العاملة وحجم السوق الناشئة. كما أن الهند دولة تمتلك موقعاً استراتيجياً مهماً في العمق الآسيوي حيث أنها حلقة الوصل بين غرب آسيا والمشرق العربي من جهة وشرق آسيا، وآسيا- المحيط الهادي من جهة أخرى.

لقد نظرت إسرائيل بكل اهتمام إلى حدود الهند المشتركة مع الباكستان التي هي الدولة الإسلامية الوحيدة صاحبة القدرات النووية المعروفة. فاستراتيجياً المضي قدماً في توثيق الشراكة بين الهند وإسرائيل، سيمنح إسرائيل على المديين المتوسط والبعيد القدرة على تحييد القدرات النووية الباكستانية في أي صراع مستقبلي بين العرب إسرائيل، خاصة إذا حدث تغيير مفاجئ في الباكستان ووصلت نخبة سياسية وعسكرية إسلامية تؤمن فعلاً أن تكون الباكستان جزءاً

من معادلة الصراع بين العرب وإسرائيل على اعتبار أن الباكستان وقدراتها النووية يجب أن تكون في خدمة المشروع الإسلامي الكبير ذي الميول العالمية، فضلاً عن أن المشروع النووي الباكستاني نفسه قد تم تمويله بأموال إسلامية خالصة (السعودية والإمارات العربية) ، إضافة إلى ذلك موجات الاسلمة والتزمت الديني التي تجتاح الشارع الباكستاني خاصة بعد أحداث أيلول من العام ٢٠٠١، ولاحقاً الاحتلال الأميركي لأفغانستان والعراق مثيراً للحفيظة والمشاعر الدينية لدى الباكستانيين [٢٢].

عملت المؤسسات الأكاديمية الإسرائيلية ومراكز الأبحاث المتنوعة على التركيز على المخاطر المشتركة التي تهدد كلتا الدولتين من الناحية الجيوبوليتكية، كما أنها عمدت إلى إعادة الرجوع إلى بعض الأدبيات والمصادر الهندية التي تتبنى نفس هذا المسار البحثي والمنهجي، والذي يهدف إلى أن كلا من الهند وإسرائيل يجب أن تمضيا بسرعة في علاقاتهما من اجل قطع الطريق على "الأعداء المشتركين أو المفترضين" .

بالمجمل يمكن تعقب ثلاثة أخطار مشتركة عملت المؤسسة الأمنية والسياسية في إسرائيل، فضلاً عن المؤسسات الأكاديمية على الترويج لها وهي: ١- "الإرهاب الإسلامي" المتنامي في العالم، ٢-معاداة الجيران لكل من الهند وإسرائيل حيث عداء الباكستان بالنسبة للهند والعرب بالنسبة لإسرائيل، ٣-انتشار أسلحة الدمار الشامل. وظهر تركيز إسرائيلي خاص على القدرات النووية الباكستانية والبرنامج النووي الإيراني [٢٣]. ويبدو أن المؤسستين السياسية والأكاديمية في إسرائيل منشغلتان بعمق قي تحديد أهداف إسرائيل الاستراتيجية في علاقاتها مع الهند الصاعدة والواعدة سياسياً واقتصادياً. أما الهدف غير المرصود فهو الضغط على باكستان لفتح قنوات حوار وتطبيع مع إسرائيل مستغلة وجود الجنرال مشرف في باكستان، وانشغاله في صدام مع خصومه السياسيين من "الأصوليين الإسلاميين و"القاعديين" . إن تطبيعا محتملا بين الباكستان وإسرائيل يهدف في نهاية الأمر إلى تذويب البعد الإسلامي في الصراع العربي- الإسرائيلي ، ولأن تطبيعا محتملا مع الباكستان يمكن أن يدفع دولا أخرى عربية وإسلامية للمشي في الطريق نفسه .

إن فتح القنوات الإسرائيلية الواسعة تجاه الهند في كافة الحقول والمجالات خاصة العسكرية والعلمية، وزيادة وتيرة الحديث الإسرائيلي عن الإسلام الراديكالي والقنبلة النووية الإسلامية (الباكستانية) والإشارات الإسرائيلية الضمنية إلى الدعم السعودي لباكستان النووية، يمكن أن يشكل عامل ابتزاز ومساومة مع السعوديين والخليجيين عموماً لزيادة درجة علاقات التطبيع مع إسرائيل. فزيادة التعاون الإسرائيلي مع الهند "الهندوسية" ، صاحبة القنبلة النووية والصواريخ البعيدة المدى والتقنية الإسرائيلية، يمكن أن يشكل حساسية كبيرة عند السعوديين لان أي خلل في ميزان القوى في جنوب آسيا بين الهند والباكستان سيكون له تبعات وأصداء على منطقة الجزيرة العربية والخليج العربي.

من الأهداف الاستراتيجية القصيرة الأمد التي تسعى إسرائيل لتحقيقها في علاقتها الوطيدة مع الهند قطع الطريق على العلاقات والروابط الوثيقة بين الهند وإيران والتعاون بينهما في مختلف المجالات. لقد عمدت الهند إلى تنويع علاقاتها الإقليمية والدولية على مساحة كبيرة في اعقاب نهاية الحرب الباردة، وكان من أهداف الهند من خلال توثيق العلاقات مع "إيران الشيعية" أن توازن "باكستان السنية" المعادية لها والمتدخلة في شؤونها الداخلية والساعية إلى اقتطاع كشمير من الجسد الهندي، هذا فضلاً عن نمو شراكة اقتصادية كبيرة حيث تعتمد الهند على البترول والغاز

الإيراني كمصدر رئيس للطاقة. يضاف إلى ذلك تخوف إسرائيل من نجاح صفقة ومشروع خط الغاز الإيراني المزمع بناؤه عبر الأراضي الباكستانية ليصل إلى الهند في نهاية المطاف. وإذا ما نجح هذا المشروع، فان إيران تكون قد نجحت في فك العزلة القسرية المفروضة عليها من قبل الولايات المتحدة وأوروبا الغربية وإسرائيل. لذلك تحاول إسرائيل إقناع الهند أن شراكتها الاقتصادية والاستراتيجية مع إسرائيل هي أكثر ربحاً واقل تكلفة من صفقة خط أنبوب الغاز مع إيران، وان أي تعزيز للعلاقات بين الهند وإيران قد يؤثر سلباً على الشراكة الهندية –الإسرائيلية التي يمكن أن تتحول إلى شراكة إسرائيلية–صينية وما يلحق ذلك من تبعات عكسية على الهند [٢٤].

تعتقد بعض الدوائر الإسرائيلية، السياسية والأكاديمية، أن هناك قاسما مشتركا آخر يدفع باتجاه شراكة حقيقية متينة بين الهند وإسرائيل، هو بزوغ دول آسيا الوسطى في أعقاب استقلالها عن الاتحاد السوفييتي السابق في بداية التسعينيات من القرن الماضي. ومعروف أن هذه المنطقة غنية بمواردها الطبيعية خاصة الغاز الطبيعي والبترول حيث تلتحم هذه المنطقة مع القوقاز وبحر قزوين، وتجاور روسيا والصين وتركيا وإيران، وهي ذات أغلبية مسلمة وفيها عدد لا بأس به من المهندسين النوويين والقدرات النووية ومن الممكن أن تنتفع بها "دول معادية" لكل من الهند وإسرائيل. ورغم المنافسة بين النموذج السعودي ــ التركي من جهة والإيراني من جهة أخرى لبسط النفوذ والتأثير على سكان وشعوب هذه المنطقة، إلا أن إسرائيل ترتئي أن تطور هي بمساعدة الهند نموذجا خاصا بهما حتى يقتدى في هذه المنطقة بهما من خلال الترويج للديمقراطية واقتصاد السوق والعلاقات الاقتصادية والمالية والاستثمارات في مشاريع في هذه الدول. في القراءة الإسرائيلية يجب إبعاد هذه المنطقة كلياً عن تأثيرات نموذجي الإسلام السياسي، "السعودي السني"، و"الإيراني الشيعي" لان كليهما معاد لإسرائيل والهند [٢٥].

تشترك الهند وإسرائيل في علاقات عسكرية منذ فترة من الزمن، حيث أن الهند هي المستفيد الأول من هذه العلاقة لدرجة أصبحت فيها إسرائيل المورد الثاني للسلاح للجيش الهندي نتيجة لعجز الجانب الروسي (المورد الأول) عن تلبية كل مطالب الجيش الهندي من السلاح والعتاد. الاستفادة من الخبرة العسكرية في صنع أنظمة رصد وتحكم نيران للدبابة الهندية المتطورة "أرجون"، فضلاً عن تحديث الرادارات المملوكة من قبل الجيش الهندي وتحديث الأسلحة السوفييتية خاصة دبابات (ت٥٥، ت٧٢) وطائرات الميغ ٢١، والميغ ٢٧. لقد حصلت الصناعات الإسرائيلية على بعض العقود لتحديث طائرات الميغ السوفييتية الصنع بحيث تم تزويدها بقنابل ومدافع بالليزر، فضلا عن تحسين قدرة الإطلاق لدى الدبابات والمدافع الهندية. أظهرت مواجهات مرتفعات كشمير في العام ١٩٩٨ مع المسلحين الكشميريين المدعومين من الجيش الباكستاني، وقدرة المسلحين لتكبيد الجيش الهندي خسائر في العتاد والأرواح، حاجة الهند الشديدة إلى طيارات بدون طيار من اجل استخدامها لأغراض الرصد والتجسس وتتبع المسلحين الكشميريين العابرين من كشمير الباكستانية إلى كشمير الهندية. وتعتبر طائرة UAV الإسرائيلية بدون طيار أحدث ما توصلت إليه الصناعة الإسرائيلية في هذا المضمار، وبالفعل حصلت الهند على ١٠٠ طائرة من هذا النوع. استفادت إسرائيل من موجات الانتفاضة الثانية ومن يومياتها خاصة تلك المتعلقة بهذه الطائرة حيث قامت إسرائيل بتصوير عمليات استهداف المقاومين الفلسطينيين على الأرض استخداما للطائرات بدون طيار والترويج لهذه الصور في معارض الطيران الدولي من اجل كسب زبائن جدد في العالم. وذهبت الدوائر الأمنية والعسكرية الإسرائيلية إلى درجة الربط بين خطر "الإرهاب

الفلسطيني" على إسرائيل بخطر "الإرهاب الكشميري" على الهند، وان على الهند أن تستفيد من تجربة إسرائيل في محاربة ما يسمى الإرهاب. هناك تعاون في مجال "محاربة الإرهاب" بين البلدين من خلال تكثيف حملات تبادل المعلومات حول الجماعات "الإرهابية" المختلفة، وطرق تمويلها، وادارة العمليات الخفية. ويقدر أن يصل حجم مشتريات الهند من السلاح الإسرائيلي في فترة ٢٠٠٢- ٢٠٠٧ إلى أكثر من ٥ مليارات دولار[٢٦].

هناك أيضا تعاون إسرائيلي هندي في مجال الصواريخ حيث تقوم سلطة تطوير الأسلحة في إسرائيل (رفائيل) بتزويد الهند بصواريخ مضادة للصواريخ وصواريخ جو- جو إضافة إلى بعض المعدات الالكترونية. كما أن هناك إشاعات قوية حول موافقة الهند على إنشاء قوة خاصة في الجيش الهندي تصل إلى ٣٠ ألف جندي مهمتها "محاربة الإرهاب والإرهابيين" بمقدورها أن تحصل على تدريب مكثف في قواعد الجيش الإسرائيلي. بعد نجاح الباكستان بالرد على التفجير النووي الهندي شعرت الهند بحاجتها الشديدة للحصول عن رادارات لتركيبها على طائراتها الروسية. ورغم أن أحداث ١١ أيلول قربت وجهات النظر الأميركية والهندية من "الإرهاب العالمي" و"الإرهاب الإسلامي" إلا أن العلاقة بين الهند وإسرائيل ساهمت هي أيضًا في تمتين أواصر العلاقة بين الهند وأميركا[٢٧].

شراكة اقتصادية

توازت الشراكة الاستراتيجية بين البلدين مع شراكة اقتصادية فاعلة في مختلف الحقول الاقتصادية والحياتية. ويبدو أن الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي في تعاطيه مع الهند ينصب حول فرضية أن التعاون الاقتصادي والروابط الاستراتيجية تبقى ضعيفة، وغير راسخة في ارض صلبة إذا لم تدعم بآفاق اقتصادية رحبة تنعكس إيجاباً على الوضع الاقتصادي ومستوى المعيشة في البلدين، خاصة في الهند التي تعتبر من دول العالم الثالث بالمعايير الاقتصادية الرئيسة مثل الدخل القومي ومستوى المعيشة. تصريحات ولقاءات المسؤولين من البلدين اعتبرت أن التبادل التجاري الحر والانفتاح الاقتصادي والتبادل الحر للاستثمارات والسلع والخدمات بين البلدين يخدم أهدافا استراتيجية عليا ممثلة في تدعيم وبناء "مجتمعات ديمقراطية حرة" قادرة على الاستفادة من الخبرات المشتركة. تنوعت مشاريع التعاون الاقتصادي مع الهند في مجالات متعددة ومختلفة أهمها الهندسة وادارة المياه الجوفية ومحاربة التصحر والتكنولوجيا الرفيعة. وفي محاضرة للسفير الهندي في جامعة تل أبيب أسهب في مداخلته في أوجه التعاون بين البلدين، ومن المجالات الكثيرة التي وقف عندها السفير كان البحث العلمي والتطوير والتنمية، تكنولوجيا الزراعة والتكنولوجيا الحيوية وصناعة الأدوية، ومجالات الطاقة غير التقليدية، المعدات الطبية وتكنولوجيا المعلومات[٢٨].

تطورت العلاقات الاقتصادية بوتيرة متصاعدة منذ تأسيس العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في العام ١٩٩٢ حيث اشترك الطرفان في إدارة عشرات المشاريع التجارية والاقتصادية المتبادلة. في العام ١٩٩٢ وصل التبادل التجاري بين الطرفين إلى ٢٠٠ مليون دولار، وتضاعف هذا الرقم إلى أكثر من مليار ونصف المليار في العام ٢٠٠٢، ومن المتوقع أن يتجاوز هذا الرقم ٥ مليارات في العام ٢٠٠٨، وبهذا أصبحت إسرائيل الشريك التجاري الثاني للهند في آسيا بعد هونغ كونغ. تكررت زيارات المسؤولين الإسرائيليين للهند، كان أهمها زيارة شمعون بيريس كوزير لخارجية

إسرائيل في العام ١٩٩٣ والتوقيع على مذكرتين للتفاهم بين البلدين في مجالات السياحة والثقافة والنقل الجوي والعلوم الزراعية، ثم جاءت زيارة شارون في العام ٢٠٠٣ لتنتقل العلاقات مع الهند نقلة نوعية كبيرة في المجالين العسكري والاقتصادي.

بالمقابل كانت هناك زيارات متكررة من الجانب الهندي إلى إسرائيل لاستكشاف آفاق التعاون المستقبلي في مجالات عديدة، كان أهمها زيارة كمال ناث، وزير الصناعة والتجارة الهندي، إلى تل أبيب في تشرين الثاني من العام ٢٠٠٥، بهدف تشجيع التبادل التجاري بين البلدين ورفع الحواجز الجمركية و العوائق الضريبية بينهما. كما قام شراد بوار، وزير الزراعة والتموين الهندي، بزيارة إسرائيل في أيار العام ٢٠٠٦. ووقع وزيرا الصناعة والتجارة في البلدين مذكرة تفاهم في دلهي أثناء زيارة وزير الصناعة الإسرائيلي الياهو يشاي تضمنت توثيق التعاون الاقتصادي ومنح درجة الأفضلية التجارية لمنتجات البلدين[٢٩].

في شهر آذار من العام ٢٠٠٧ ، قام وزير المواصلات الإسرائيلي شاؤول موفاز بزيارة الهند من اجل توثيق صلات التعاون معها في مجالات الطيران المدني والطرق والشحن الجوي والبحري والسلامة على الطرق. تبع هذه الزيارة وصول وزير التجارة والصناعة الهندي شواني كومار الى إسرائيل حيث تم التوقيع على معاهدة التبادل الجوي بين الطرفين في شهر آب العام ٢٠٠٧. وفي مداخلته المطولة أمام طلبة وأساتذة جامعة تل أبيب في العام ٢٠٠٦، أسهب السفير الهندي في إسرائيل في الحديث عن آفاق التعاون بين البلدين والقواسم المشتركة التي تجمع بين الهند وإسرائيل وتقرب بينهما، النقطة المهمة التي أثارها السفير الهندي أن تعاون البلدين ليس فقط على المستوى الرسمي الحكومي، بل أيضا هناك تواصل على مستوى الشعوب والأفراد من خلال المشاركة في الاحتفالات الشعبية في كلا البلدين، والدور الذي تلعبه الأقلية اليهودية في الهند والجالية الهندية في إسرائيل في التقريب بينهما. يزور الهند سنويا أكثر من ٥٠٠٠٠ سائح إسرائيلي، فضلا عن التعاون الوثيق القائم بين تجمعي الماس في البلدين حيث ساهم في احتلال مكانة قوية في سوق الماس العالمي. تلعب سفارتا البلدين دوراً كبيراً في تدعيم العلاقات الثقافية من خلال تنظيم الأسابيع الثقافية ومهرجانات الأفلام والمؤتمرات المتصلة باللغة والثقافة[٣٠].

يسيل لعاب الشركات الإسرائيلية على كعكة الاستثمار في الهند لان هذا البلد يعتبر الاقتصاد الرابع في العالم من حيث القوة الشرائية، وذلك بعد الولايات المتحدة والصين واليابان. وقد ساهمت سياسة الانفتاح الاقتصادي وتبني الليبرالية الاقتصادية قبل حوالي ١٥ عاما في زيادة نسبة النمو الاقتصادي حيث يعتبر الاقتصاد الهندي من أكثر الاقتصادات نمواً في العالم في نفس الدرجة تقريبا مع الصين وفيتنام والأرجنتين. فقد نما الاقتصاد الهندي بنسبة ٥ , ٧٪ في ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥ وارتفعت هذه النسبة الى ١ , ٨٪ في ٢٠٠٥/ ٢٠٠٦ ومن المتوقع أن لا تقل نسبة النمو الاقتصادي عن ٥ , ٦٪ في العقدين القادمين، ما يعني طبقة وسطى كبيرة تزيد عن ٣٠٠ مليون، وقوة شرائية هائلة ومتصاعدة. كما أن حجم المساهمة الهندية في التجارة العالمية تزيد عن ٥٠٠ مليار دولار في حدود العام ٢٠١٠، وما يزيد من حيوية الاقتصاد الهندي وقابليته للنمو السريع هو التركيبة العمرية للشعب الهندي حيث أن ٢٠٪ من الهنود اقل من عمر ٢٠ عاما، بينما يقع حوالي ٧٠٪ من السكان في قائمة الأقل من ٣٦ عاما. كما أن الهند تخرج ما يقارب ٣ ملايين حامل شهادة بكالوريوس كل عام من ٣٥٠ جامعة و ١١٢٠٠ كلية، فضلا عن تواجد أكثر من ١٥٠٠ مركز

بحثي، كما أن الهند تحتل المرتبة الأولى من المهنيين المؤهلين في حقل تكنولوجيا المعلومات حيث يصل عددهم إلى أكثر من ١٢٠ ألفاً . في العام ٢٠٠٥ وضعت منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD الهند كأولى دولة في العالم استقطاباً للاستثمارات الأجنبية، حيث تصل مساهمة إسرائيل في الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الهند الى أكثر من مليار دولار حتى العام ٢٠٠٦، وهذا يضعها في المرتبة ١٤ على قائمة الدول المستثمرة في الهند. هناك تركيز إسرائيلي خاص على قطاع تكنولوجيا المعلومات في الهند الذي ينمو بنسبة ٣٠-٤٠٪ سنويا، ومن المتوقع أن تصل صادرات هذا القطاع في ٢٠٠٨ -٢٠٠٩ الى أكثر من ٦٠ مليار دولار[٣١].

علاقة إسرائيل بالصين

استمرت العلاقات الإسرائيلية الصينية بالنمو والتطور في العام ٢٠٠٧ بوتيرة ثابتة ومتصاعدة بالرغم عن بعض المعيقات والعقبات المرتبطة أصلا بالمتغير الأميركي والعامل الإيراني، فأميركا ما زالت متخوفة من تعمق العلاقة الاستراتيجية الإسرائيلية الصينية لما لذلك من تأثيرات على توازن القوى في شرق آسيا، في نفس الوقت الذي لم توافق فيه الصين بشكل كامل مع الطرح الإسرائيلي المنادي بضرورة أن تلعب الصين دورا أكثر فاعلية في احتواء الطموحات النووية الإيرانية لما للصين من تأثير على إيران.

في زيارته للصين في كانون الثاني ٢٠٠٧، تطرق أولمرت في محادثاته ونقاشاته مع القيادة الصينية الى عدة امور وقضايا أهمها الدور الذي من الممكن أن تلعبه الصين في الضغط على إيران من اجل التخلي عن برنامجها النووي والذي تعتبره إسرائيل خطرا داهما عليها. يدرك أولمرت تماما أن الممانعة الصينية لفرض عقوبات أكثر قسوة على إيران تخدم أهداف السياسة الإيرانية. يضاف الى ذلك إثارة أولمرت لقضايا مرتبطة مع التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي والتعاون التقني وصادرات السلاح حيث من المتوقع أن يصل التبادل التجاري بين البلدين في العام ٢٠٠٧ الى أكثر من ثلاثة مليارات دولار. على هامش مؤتمر انابوليس اجتمع وزير الخارجية الصيني يانغ جي كي الذي مثل وفد بلاده في المؤتمر مع أولمرت حيث تطرق المسؤول الصيني الى ضرورة أن تكون عملية السلام شاملة في المنطقة بهدف تفعيل المسارات السورية واللبنانية إلا أن الوزير الصيني تناول أيضا طرق تعميق العلاقات الثنائية في جوانبها الاقتصادية والتقنية والعلمية والزراعية.

شراكة إستراتيجية

قامت النظرة الأمنية والاستراتيجية الإسرائيلية على أساس افتراض أن إسرائيل بلد صغير مساحة وسكانا، ولا يملك عمقا استراتيجيا كبيرا، وانه محاط ببيئة عربية معادية. ومن اجل التعويض عن هذه النقائص والثغرات الكبيرة، عملت إسرائيل على توسيع دائرة حلفائها وأصدقائها في العالم ، وبدأت منذ عقد ونصف العقد تماما بالتوجه شرقا نحو الصين، لما يملكه هذا البلد من مزايا اقتصادية واستراتيجية. وضعت إسرائيل مجموعة من الأهداف المهمة التي تقف وراء علاقاتها الاستراتيجية مع الصين، ومن هذه الأهداف توليد قدرة إسرائيلية للتأثير على الصين بخصوص علاقاتها الاقتصادية والاستراتيجية المتنامية مع دول ما زالت جميعها ترفض أو تمانع أن تقيم علاقات مع إسرائيل.

وتدرك إسرائيل جيدا خطورة العلاقة التكنولوجية والعسكرية التي تربط الصين بالقوى الشرق أوسطية خاصة إيران لان هناك شكوكا إسرائيلية من أن هذه الدول تسعى الى الدخول الى النادي النووي، وتقوي قدراتها النووية من خلال البوابة الخلفية الصينية. وهذا ما عبر عنه رؤساء الوزراء والمسؤولون الإسرائيليون الذين زاروا الصين في فترة ما بعد إقامة العلاقة الدبلوماسية بين البلدين [٣٢] مع توصل الحكومة الإسرائيلية والقيادات الأمنية والعسكرية في إسرائيل الى استنتاج مفاده أن إيران هي اخطر أعداء إسرائيل في المنطقة والعالم اجمع. فقد بدأ الجميع يبذل جهدا لنشر هذه القناعة في الخارج. وبما أن الصين هي مصدر رئيس للسلاح الى إيران فإسرائيل تفعل كل ما يمكن فعله لوقف تسليح إيران بالأسلحة النووية أو غير التقليدية، وهي مستعدة للتحدث لأية دولة، لكي تقطع هذه الإمدادات وقنوات التسليح لإيران. وقد اظهر هذا أولمرت خلال زيارته الأخيرة الى الصين في بداية العام ٢٠٠٧ عندما طلب مساعدة الصين للحد من الطموحات الإيرانية النووية. [٣٣]

حدث تغيير واضح في الاستراتيجية العسكرية والقتالية داخل المؤسسة العسكرية الصينية خاصة في فترة ما بعد ماوتسي تونغ، حيث كان ماو من المؤيدين لنظرية الحرب الشعبية الطويلة الأمد القائمة أصلا على إعداد جيش كبير الحجم ومدرب لخوض حرب شوارع وحرب غابات بغض النظر عن التقنية التي يستخدمها. لكن سياسة التحديث للجيش الصيني التي بدأت قبل فترة ليست بقصيرة أصبحت ترتكز على استراتيجية إعداد جيش صغير الحجم لكنه متميز بكفاءته العالية وقدرته على استيعاب التقنيات العسكرية المتطورة وإدخال مستويات تسليح جديدة. من هنا بدأت الصين تنظر الى إسرائيل من اجل الحصول على التقنيات الغربية المتطورة وفي ضوء الرفض الأميركي تزويد الصين بالتكنولوجيا الرفيعة التي من الممكن أن تستخدم لأغراض عسكرية. ورغم أن العلاقة العسكرية بين الطرفين لم تتطور الى أقصى درجات التعاون بسبب الغضب الأميركي على إسرائيل في صفقة الفالكون للصين، إلا أن الدولتين قامتا بخطوات حقيقة على طريق خلق علاقة استراتيجية تعاونية في مجالات التسليح وتبادل المعلومات و "محاربة الإرهاب". [٣٤]

هناك تعاون إسرائيلي- صيني في مشروع إنتاج طائرة مقاتلة من طراز (إف-١٥) في اعقاب رفض الكونغرس الأميركي لمشروع طائرة لافي كمشروع تعاون بين أميركا وإسرائيل بسبب التكلفة العالية. من المجالات الأخرى التعاونية التي قدمتها بكين، مشروع دعم أنظمة التحكم في القذائف المستخدمة في المعارك الحربية حيث زودت بها المدمرات والبوارج الصينية، كما أن هيئة الصناعات الإسرائيلية زودت الصين برادارات متطورة وأجهزة كمبيوتر فخمة تستخدم لأغرض عسكرية. في أوائل الثمانينيات من القرن العشرين، عقدت الصين صفقة عسكرية مع إسرائيل قيمتها نحو مليار دولار حيث حصلت على ٥٤ طائرة كفير ودبابات المركفاه وصواريخ غبريئيل، يضاف الى ذلك صفقات ومشاريع مشتركة بين الدولتين لإنتاج صواريخ جو- جو من طراز بايتون ٣. في كل الزيارات التي قام بها رؤساء حكومات إسرائيل الى الصين منذ زيارة رابين في العام ١٩٩٣ مرورا بزيارتي نتنياهو في عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨ وانتهاء بزيارة أولمرت في ٢٠٠٧، كان هناك تركيز خاص على العلاقات العسكرية والصفقات الحربية حيث وصل حجم تجارة السلاح بين البلدين في العام ٢٠٠٦/ ٢٠٠٧ الى ما يقارب ٤,٤ مليار دولار [٣٥].

تعد إسرائيل حسب تقارير الكونغرس الأميركي المورد الثاني للسلاح للصين بعد روسيا من العام ١٩٩٣ وحتى

اليوم، لصفقات تتعدى مليارات الدولارات. من هنا ترى الصين انه لا بد من الاستفادة من إسرائيل من أجل الولوج الى التكنولوجيا الأميركية. وقد نقل موقع الأهرام عن صحيفة هآرتس الإسرائيلية أن طائرة الاواكس التي أنتجتها مؤسسة ألفا، احد فروع مصانع الطائرات الإسرائيلية هي عبارة عن طائرة نقل روسية من طراز اليوشن ٧٦ والذي أثار حفيظة الولايات المتحدة [٣٦]. إن أكبر عائق أمام تطور العلاقات الصينية الإسرائيلية في أبعادها الاستراتيجية والعسكرية بالشكل الامثل هي الولايات المتحدة حيث أن التخوف الأميركي من البروز الصيني يدفع باتجاه تبني استراتيجية ضاغطة على إسرائيل للحد من نقل تكنولوجيا متطورة الى الصين. [٣٧]

خلال زيارة الرئيس الصيني السابق جيانغ زيمين الى إسرائيل العام ٢٠٠٠ تم إبرام صفقات عسكرية كبيرة في مجالات متعددة أهمها إنتاج أنظمة رادارات متطورة، وبعض التجهيزات العسكرية الأخرى ذات التقنية العالية، بالمقابل اضطرت إسرائيل الى دفع ٣٥٠ مليون دولار لخرقها عقدا لتوريد طائرة فالكون المتطورة في الصين بسبب الضغوط الأميركية الشديدة التي مورست على إسرائيل، وذلك بسبب دخول تقنية أميركية متطورة في صناعة هذه الطائرات، وهذا يمكن أن يسبب خللا في موازين القوى في شرق آسيا، فضلا عن تهديد المصالح الأمنية الأميركية في تلك المنطقة، يضاف الى ذلك نقاشات وحوارات إسرائيلية حثيثة مشتركة حول موضوع الإرهاب العالمي، وحول أفضل الطرق والوسائل لاحتواء الإرهاب باستخدام تقنيات متطورة في جمع المعلومات والتدريب والتكتيكات المختلفة. [٣٨]

بالعودة الى الصلات الصينية الإيرانية، ودور المتغير الإسرائيلي فيها، فان التعاون بين الجانبين الإيراني والصيني يرجع الى منتصف الثمانينيات من القرن الماضي حينما وقع الطرفان اتفاقية في مجال الأبحاث النووية. تضمنت الاتفاقية تدريب مهندسين إيرانيين في المنشآت الصينية، فضلا عن شراء إيران لمفاعل نووي صيني بحيث يتم بناؤه بالقرب من طهران. في منتصف أيار من العام ١٩٩٥، تسلمت الصين ما يقارب ٨٠٠ مليون دولار كدفعة للصفقة الشاملة التي وقعت مع إيران، ما أتاح نقل منظومة البحوث النووية لإنشاء مفاعلات جديدة خاصة في أصفهان، ورغم اعتراف كل من إيران والصين بتعاونهما في مجال الأبحاث النووية والتقنيات النووية، إلا أن كلا الطرفين يؤكدان أن هذا التعاون لأغراض مدنية وسلمية بحتة [٣٩].

إسرائيل تدرك مخاطر امتلاك إيران للتقنيات النووية على توازن القوى الإقليمي في الشرق الأوسط، وعلى مستقبل الدولة الإسرائيلية في ضوء تعثر المشروع الأميركي في العراق وفي المنطقة عموما. وبطبيعة الحال لن يكون بوسع إسرائيل محاصرة هذا التعاون الصيني الإيراني واحتواؤه إلا من خلال خلق علاقة وطيدة مع الصين في كل المجالات خاصة العسكرية والاقتصادية. ففي خلال زيارته للصين في العام ٢٠٠٧، حض أولمرت على جهد صيني بطريقة فردية، ومن خلال الجهود الجماعية الدولية التي تبذلها الأمم المتحدة والولايات المتحدة والدول الأوروبية لوقف النشاطات النووية الإيرانية [٤٠].

علاقات اقتصادية إسرائيلية - صينية متنامية

دخلت الصين مرحلة الاندماج الفعلي في الاقتصاد العالمي في بداية التسعينيات من القرن الماضي في عهد جيانج زيمين، وهي نفس مرحلة دخول الاقتصاد الصين عهد التكنولوجيا المتطورة، وبدأت الصين تفرض ذاتها في الأسواق

العالمية وكمستقبل رئيس للاستثمارات الأجنبية. ومما يدلل على ذلك عدة مؤشرات مهمة منها زيادة مساهمة الصين في التجارة الدولية حيث وصلت مساهمتها الى ما يزيد عن ٢٤٧ مليار دولار في العام ١٩٩٤ ، كما حظيت الصين بزيادة موفورة ومتسارعة لاقتصادها الوطني الذي حقق نسبة نمو اقتصادي أكثر من ٩,٣٪ وهي تعتبر من أعلى معدلات النمو الاقتصادي في العالم. إن سياسة الانفتاح الاقتصادي في الصين واعادة هيكلة الاقتصاد الصيني من خلال تخفيف سطوة الدولة والقطاع العام، واعادة تفعيل وإصلاح المؤسسات المملوكة للدولة، ولاحقا انضمام الصين الى منظمة التجارة العالمية، قد حول الصين الى عملاق اقتصادي هائل يصعب مجاراته في المجالات التنموية والتجارية.

ترى إسرائيل في الصين قوة اقتصادية كبيرة ستفوق مثيلاتها في أميركا وأوروبا في غضون سنوات، من هنا فان التعامل مع الصين سيفتح آفاقا جديدة أمام المنتجات والشركات الإسرائيلية الباحثة عن أسواق، لا سيما أن السوق الصينية تساعد للانطلاق نحو أسواق آسيوية أخرى بعد ظهور آسيا- اليابان والصين والهند وكوريا الجنوبية وفيتنام- كقوة اقتصادية كبيرة بالتزامن مع التقدم الملحوظ في مجالات المال والتقنيات.

بوادر الاتصالات والعلاقات الاقتصادية مع الجانب الصيني ترجع الى منتصف الثمانينيات من القرن العشرين حيث قام وفد إسرائيلي بزيارة الصين واجرى مفاوضات في سبيل استكشاف سبل التعاون خاصة في مجالات الطاقة الشمسية والزراعة والفحم الحجري وتصدير الفوسفات والبوتاس الى الصين، وفي المجالات الصناعية والطاقة المتعددة المجالات. من الواضح أن الأوساط الإسرائيلية نظرت الى هذه الاتصالات نظرة فاحصة ومهمة لأن الروابط الاقتصادية ستقود الى علاقات سياسية كاملة خاصة إذا نجحت بخلق حالة من الاعتماد المتبادل- ذروة طغيان الجانب الاقتصادي على علاقات البلدين لمس خلال زيارة رابين للصين في العام ١٩٩٣ حيث وصل التبادل التجاري في العام نفسه الى أكثر من مليار دولار، ومن أهم المشاريع التي تم التوقيع عليها خلال زيارة رابين كانت اتفاقية إنشاء مصنع البوتاس، فضلا عن عشرات المذكرات الأخرى التي وقعها رجال أعمال صينيون وإسرائيليون .

حاولت كل من إسرائيل والصين تطوير علاقاتهما الاقتصادية من خلال التوقيع على عدة اتفاقيات لتنظيم عمليات التبادل التجاري والثقافي بينهما حيث وقع الطرفان اتفاقيات بمنع الازدواج الضريبي وحماية الاستثمارات وإنشاء مراكز البحوث الزراعية والتعاون الثقافي والطيران المدني والتبادل السياحي، وقد وصل حجم التبادل التجاري بينهما إلى نحو ٢ مليار دولار في العام ٢٠٠٤ .

خاتمة

إن مشهد العلاقات الخارجية لإسرائيل يميل بشكل واضح الى توسيع دائرة العلاقات الخارجية والدولية، فضلا عن تمتين أواصر العلاقة الحميمة مع الحلفاء التقليديين في أميركا وأوروبا. وعلى الرغم من أن حكومة أولمرت لم تفلح في تحقيق اختراقات على صعيد علاقاتها مع العالم العربي في العام ٢٠٠٧، لكن في نفس الوقت الذي ازداد اهتمامها بالعلاقات مع الاردن ومصر بسبب عوامل ودوافع مرتبطة مع تعقيدات القضية الفلسطينية والصراع الفلسطيني- الفلسطيني بعد أحداث غزة، قناعة من المسؤولين الإسرائيليين أن كلا من مصر والأردن سيكون لهما دور في هذا الاتجاه. أما في التعاطي مع الفلسطينيين فقد شاهدنا تحولا في التفكير الإسرائيلي الذي تخلى بموجبه أولمرت عن خطط

الانسحابات الأحادية الجانب من الضفة الغربية، وأعاد نوعا من الحرارة الباردة الى العلاقات مع الرئاسة الفلسطينية ورئيس الوزراء سلام فياض. ويبدو أن حرب لبنان ٢٠٠٦ قد دفعت الإسرائيليين إلى عدم الإقدام على انسحابات جزئية من أراضي الضفة الغربية من دون اتفاق مسبق مع الفلسطينيين بذريعة أن السلطة الوطنية ما زالت ضعيفة امنيا ولوجيستيا وغير قادرة على ضبط الاوضاع الأمنية على الأرض.

تنامت العلاقة الإسرائيلية مع كل من أميركا والاتحاد الأوروبي، فإضافة الى العلاقات الاقتصادية والسياسية والثقافية، والدعم السياسي والعسكري المقدم لإسرائيل من هذه الدول ومن الحلف الأطلسي، نجحت إسرائيل في إبقاء المبادرة السياسية لحل القضية الفلسطينية بيد الولايات المتحدة، الحليف الأول والوفي لإسرائيل بعيدا عن التدخلات الأوروبية بهذا الخصوص، بينما استمرت أوروبا في تبني وجهة النظر التي تقول إن السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين يمكن أن يصنع من منظور اقتصادي وتنموي. فالمساعدات الأوروبية المالية والتنموية للسلطة الفلسطينية وللفلسطينيين عموما يمكن أن تساهم في خلق قاعدة تنموية قوية بحيث تضع الفلسطينيين والإسرائيليين في موضع لا يسمح لهم بالتضحية بثمار التنمية في سبيل خوض مواجهة جديدة.

توغلت إسرائيل في القارة الآسيوية من خلال علاقاتها مع كل من الهند والصين، وقد جاء هذا التوغل وسياسات الباب المفتوح صوب الشرق من وجهة النظر الإسرائيلية الاستراتيجية الباحثة عن حلفاء وأصدقاء خاصة الأقوياء منهم أو الأقوياء المحتملين مستقبلاً. فالهند والصين كأكبر تجمعين بشريين في العالم وما يمثلانه من سوق هائلة وطبقة وسطى كبيرة ومترامية سيساعدان إسرائيل في وضع موضع قدم قريبا من إيران والباكستان وآسيا الوسطى، إضافة الى الثمار الاقتصادية حيث مبيعات السلاح والتكنولوجيا وعلاقات الاستيراد والتصدير.

المصادر والهوامش

١ . مارك هيلر، ٢٠٠٧ . "الإسرائيليون والفلسطينيون بعد "أنابوليس" . نظرة على، ٣٧ (١)، معهد دراسات الأمن القومي .

٢ . أمير كولك، ٢٠٠٧ . "اللقاء الثلاثي : بداية أو نهاية الطريق؟" ، نظرة على، ١١ (١٢) . معهد دراسات الأمن القومي .

٣ . شلومو بروم، ٢٠٠٧ . "نحو المؤتمر الإسرائيلي الفلسطيني" ، نظرة على، ٣٠ (١٧)، معهد دراسات الأمن القومي .

4. Ely Karmon 2004. "Fight on all fronts: Hezbollah, the war on terror, and the war in Iraq", Policy Focus 46.

5. Eyal Zisser, Bashar's Game What is Syria Up To?", Tel Aviv notes no. 74

6. Eyal Zisser 2004, What is Bashar Al-Assad's Peace Offensive, Tel Aviv Notes, No. 95, See also, Eyal Zisser,2004 The Withdrawal of Syrian Forces from Lebanon, Tel Aviv Notes, No. 112, See Also Eyal Zisser, 2005, Bashar Moment of Truth, Tel Aviv, no. 150

٧ . براك روبنشتاين، ٢٠٠٥ . "العقيدة العسكرية السورية والوسائل لتحقيقها" في مرحلة الأسد الأب والأسد الابن" ، معراخوت، ٣٣٩، وزارة الأمن .

٨ . عوفر شموئيل، ٢٠٠٦ . "العقيدة العسكرية السورية في عهد بشار الأسد" ، معراخوت، ٤٠٦، وزارة الأمن .

٩ . غيورا أيلاند، ٢٠٠٧ . "لماذا يجب على إسرائيل أن لا تفاوض سورية؟" ، عدكان استراتيجي، ٩ (٤) .

١٠ . عاموس غلبواع، ٢٠٠٧ . "هل على إسرائيل بدء مفاوضات مع سورية" ، ميكود استراتيجي، ٢ (٣) .

١١ . داني بركوفيتش، ٢٠٠٧ . "الحروب لا تحصل في الصيف" ، عدكان استراتيجي ١٠ (٢) .

١٢ . يراك رفيد، الولايات المتحدة تصعد الضغط على إسرائيل والسلطة الفلسطينية، هآرتس ١٩-١١-٢٠٠٧

13. Ynet.co.il 20-6-2007

14. Ynet.co.il 31-7-2008

١٥ . تسفي شيف، اقل من المطلوب ومتأخر حول زيارة بوش لإسرائيل، هآرتس ١٣-١-٢٠٠٨

16. Sharon Pardo, the European Union: A View from Israel Israeli Misperceptions of E.U, 4th ECPR General Conference , Pisa, Italy, September 2007, p. 8

17.http://www.cbs.gov.il/www/fr_trade/tdl.html

١٨ . جهاد حمد، التحول في علاقات حماس الدولية، ٢٤-١٢-٢٠٠٧ www.amin.org/look/article.tpl

١٩ . عمرو حمزاوي، صراع فتح وحماس، التصعيد الأميركي- الأوروبي لأهداف إقليمية، السياسة الدولية، عدد ١٧٠، تشرين الأول ٢٠٠٧، ص . ١٢٣-١٢٢، انظر أيضا

http://www.euractive/com/en/escurity/hamas-renounceviolence

20. www.israelnewsagency.lamasisreleuregeve

21.Ephraim Inbar, The Indian- Israeli Entente, Strategic Assessment, Winter 2004,p. 89

22.Israel- Pakistan: Prelude to Normalization, Tel Aviv Notes, No. 146,Sep. 2005,P.4

23.P.R Kumaraswami, Israel and India, Evolving Strategic Partnership, Mideast Security and Policy Studies No. 40, Begin-Sadat Center for Strategic studies, 1998.

24.Ninan Koshy, U.S Plays Match-maker to India-Israel, Asia Times, June 2003,p.1-4

25. Ephraim Enbar, p. 101

26. Haaretz, 13-7-2007

27. http://www.india-defence.com/exports

28. Speech by Indian Ambassador to Israel at the international forum, Tel Aviv University on 8 march 2006 " Israel and India in the Era of Globalization", p.17

29. the Tribune , August 7, 2007, Chandigarh, India

30. Indian Federation of Commerce and industry:http://www.ficci.com/international/countries/Israel

31. Hindustan Times, 26-10-2007
32. Olmert Visit Refreshes Personal Bond with china: Available from:
English.propledaily/coml/cn
33. Israel PM buoyed by China, available from:http://news.bbc.co.uk
34.Shai Feldman, China's Security: Implications for Israel, Strategic Assessment, Jaffee Center for Strategic Studies, Vol. 2, No.4, Feb.200,p.8
35. http://www.jamestwon.org/china_brief
36. www.ahram.org.eg
37.Yoram Evron, Sino-Israel relations: opportunities and challenges, strategic assessment, august 2007, vol.10, no.2, p1-8
38.Yoram Evron, China and Terrorism Policy, Strategic Assessment, Dec. 2007, Vol.10, No. 3
39.Mohammed Huwaidin, China relations with Arabia and the Gulf, New York and London: Routledge, 2002
40.Olmert speech at Institute for National Security Studies on the " Nature of Future and Intelligence Challenges, 11-12-2007